



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقرير

رقم 4 - حزيران/ يونيو، 2020

جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتداعياتها على الاقتصادات العربية

وحدة الدراسات السياسية



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقرير

رقم 4 - حزيران/ يونيو، 2020

جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتداعياتها على الاقتصادات العربية

وحدة الدراسات السياسية

جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وتداعياتها على الاقتصادات العربية

سلسلة: تقارير

رقم 4 - حزيران/ يونيو، 2020

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن أربع سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة، وتقارير. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصناع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرف، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعائن، قطر

هاتف: +974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1	مقدمة
2	أولاً: تداعيات الجائحة على سوق العمل في الوطن العربي
3	1. سوق العمل في الوطن العربي في أعقاب الجائحة
8	2. الفئات الأشد تضرراً
10	ثانياً: تداعيات الجائحة على قطاع السياحة في الوطن العربي
11	1. أهمية قطاع السياحة في الوطن العربي
11	2. أثر تفشي الجائحة في القطاع السياحي العربي
15	ثالثاً: تداعيات الجائحة على أسعار النفط والاقتصادات العربية المنتجة للنفط
15	1. انهيار الأسعار
16	2. تداعيات انخفاض الأسعار على اقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط
25	رابعاً: تداعيات جائحة فيروس كورونا على تحويلات المغتربين
26	1. مصر: تفاقم الأزمة
28	2. الجزائر: إعاقة مزدوجة
29	3. فلسطين: انحسار تحويلات الشتات وضغوط الاحتلال
29	4. لبنان: مأزق يستفحل في غياب التحويلات
30	5. سورية: بين مطرقة الحرب وسندان جائحة فيروس كورونا
31	6. الأردن: انعكاسات سلبية من جراء انكماش الاقتصادات الخليجية
32	7. المغرب: الانكماش الأوروبي يصيب الفقراء
34	خاتمة
35	المراجع
35	العربية
36	الأجنبية

مقدمة

بعد أسابيع من اكتشاف أول إصابة بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2019، في مدينة ووهان في الصين، أخذ الفيروس ينتشر على نطاق عالمي واسع، ووصل في إطار جائحته العالمية إلى المنطقة العربية. ولقد ظهرت فيها أول إصابة في شباط/ فبراير 2020، لكن بحلول منتصف حزيران/ يونيو 2020، بلغ عدد الإصابات المسجلة في الدول العربية نحو 446499 إصابة، ما يعادل 5.4 في المئة من إجمالي الإصابات المسجلة عالمياً، في حين بلغت حالات الوفاة فيها بسبب الوباء 6353 حالة، ما نسبته 1.4 في المئة من إجمالي الوفيات المسجلة عالمياً. وليست كل الإصابات والوفيات المتعلقة بالجائحة في البلاد العربية مسجلة، إذ تحكمت فيها عوامل متعددة، منها ما تعمّدت بعض الحكومات العربية من إخفاء الحقائق فيما يتعلق بأعداد الإصابات والوفيات لدواعٍ سياسية داخلية، أو أن أنظمتها الصحية لا تملك ببساطة أجهزة للرصد والمتابعة. وتعتبر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أفضل من مثيلاتها في البلاد العربية على مستوى كفاءة الأنظمة الصحية والإنفاق عليها نسبةً من الموازنة والناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن القدرة على تسجيل الحالات وتطبيق إجراءات الحجر الصحي للمصابين، مع محاولة تقديم العلاجات الممكنة لفيروس لم يتم اكتشاف علاجه بعد. وقد بلغ عدد الإصابات في دول مجلس التعاون نحو 342268 إصابة، ما يمثل نحو 0.6 في المئة من إجمالي عدد السكان فيها (من مواطنين ومقيمين)، لكن بلغ عدد المتوفين 1889 وفاة، أي ما يعادل 0.003 في المئة من إجمالي عدد السكان فيها.

وأسوة بغيرها، اتخذت الحكومات في البلدان العربية منذ مطلع آذار/ مارس 2020 إجراءات عديدة لاحتواء الجائحة والتصدي لانتشارها، من بينها إغلاق المرافق التجارية والتعليمية والمناطق السياحية والدينية بما في ذلك المنتزهات والمقاهي والمطاعم، والمطارات والموانئ والمعابر البرية، والحدّ من حركة التنقل والسفر، إضافة إلى بعض إجراءات منع التجول كلياً أو جزئياً، وعزل بعض المدن كلياً، وتقنين ساعات العمل في القطاعين العام والخاص، وبروز ظاهرة العمل عن بعد.

وبعد مرور قرابة شهرين على هذه الخطوات، شرعت بعض البلدان العربية في تقليل إجراءات تطويق انتشار الفيروس، بسبب الآثار الاقتصادية المدمرة التي خلّفتها إجراءات الإغلاق، في محاولة منها لتحقيق قدر من التوازن بين متطلبات حماية الصحة العامة، ومنع انهيار الاقتصاد. وبناء عليه، لم تعد مسألة تطويق انتشار فيروس كورونا المستجد التحدي الوحيد الذي يواجه البلدان العربية، بل برز تحدّ آخر لا يقل شأناً عن الأول، وهو الحاجة إلى الحد من تدهور معدلات النمو الاقتصادي في بلدان تتميز معدلات نموها أساساً بأنها منخفضة أو متوسطة، وزادتها إجراءات احتواء انتشار الفيروس تدهوراً؛ فحاولت هذه الدول استئناف النشاط الاقتصادي لمنع حصول تداعيات اجتماعية خطيرة قد تؤدي إلى حركات احتجاجية واسعة في منطقة تعاني أصلاً سوء إدارة، وضعف فاعلية السياسات العامة، وانعدام الشفافية، والتعامل مع الأرقام وما تكشفه من حقائق باعتبارها وجهات نظر، وسوء الخدمات ولا سيما العامة منها، وانخفاض

معدلات النمو الاقتصادي بما يعنيه ذلك من عدم القدرة على خلق فرص العمل، ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما في شريحة الشباب (فوق 24 سنة)، التي زادت نسبتها في التركيبة السكانية العربية العامة، بحيث مثلت في أكثر من بلد عربي أكبر شريحة بالقياس إلى الشرائح الطفلية (ما دون 15 سنة) والمسنّة (أكثر من 65 سنة)، وبلغت هذه النسبة نحو 62.4 في المئة من إجمالي عدد السكان. إضافة إلى ذلك، تعاني الدول العربية ضعف المشاركة في الشأن العام، بسبب البنيات والآليات التسلطية التي تحكم علاقاتها بمجتمعاتها.

يناقش هذا التقرير التداعيات الاقتصادية للجائحة على الاقتصادات العربية في أربعة محاور رئيسية، هي: أولاً، التداعيات على سوق العمل في الوطن العربي؛ ثانياً، التداعيات على القطاع السياحي؛ ثالثاً، التداعيات على أسعار النفط والاقتصادات العربية المنتجة للنفط؛ رابعاً، التداعيات على تحويلات المغتربين في الدول العربية.

أولاً: تداعيات الجائحة على سوق العمل في الوطن العربي

إذا كانت جائحة فيروس كورونا أزمةً صحية عالمية غير مسبقة منذ قرن، فهي أيضاً أزمة اقتصادية كبرى؛ ومن الواضح أنها ستؤثر في أسواق العمل العربية، سواء بالنسبة إلى عدد الوظائف، أو بالنسبة إلى الأجور، أو وضع المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها في القطاعات الاقتصادية المختلفة، إضافة إلى آثارها في نظم الحماية الاجتماعية. كانت المنطقة العربية، حتى قبل تفشي الفيروس، تشهد أعلى معدلات البطالة في العالم، إذ بلغ معدلها مع بداية عام 2019 نحو 10 في المئة من قوة العمل، ولا سيما في فئة الشباب، أي ما يمثل نحو ضعفي نسبة البطالة في العالم⁽¹⁾. ومع إجراءات الحظر المشددة التي فرضها تفشي الفيروس وتباطؤ الأنشطة الاقتصادية، وشلل العديد من القطاعات الأساسية التي تسهم على نحو رئيس في الناتج المحلي الإجمالي، ومن روابطها الأمامية والخلفية، مثل قطاعات السياحة والبناء والتشييد والنقل المشغلة لعدد كبير من الوظائف والأيدي العاملة، وترتبط بها عشرات بل مئات الورشات والمهن المختلفة المنظمة وغير المنظمة في قطاع الخدمات وغيره، على سبيل المثال جبرّ قطاع البناء والتشييد وحده ما لا يقل عن خمس وسبعين مهنة، فمن المتوقع أن ترتفع معدلات البطالة في عام 2020، ولا سيما منها نوع البطالة الدورية Cyclical Unemployment التي تتميز بكونها بطالة بنيوية تؤثر في الوظائف كافة عموماً، وفي تلك القطاعات خصوصاً. ومن المتوقع أيضاً أن يزداد معدل البطالة الجزئية Partial Unemployment ازدياداً ملحوظاً في القطاعات المنظمة الرسمية والقطاعات غير الرسمية،

1 "Covid-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States," International Labour Organization (May 2020), p. 5, accessed on 30/5/2020, at: <https://bit.ly/3eBrh6N>;

التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019 (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2019)، ص 46، شوهد في 2020/6/20، في: <https://bit.ly/3hShOtU>

بما ينجم عنه من انخفاض الأجور، مع تخفيض ساعات العمل، ويكتسي هذا النوع من البطالة أيضاً أهمية كبرى بالنظر إلى تزايد نسب العمالة العرضية وغير الرسمية في القطاع غير المنظم في البلدان العربية، الذي يراوح حجمه ما بين 40 إلى أكثر من 50 في المئة.

وتقدّر منظمة العمل الدولية أنّ عدد العاطلين عن العمل يمكن أن يرتفع عالمياً بمقدار 5.3 ملايين عامل وفق السيناريو المتفائل، و24.7 مليون عامل وفق السيناريو المتشائم، وذلك انطلاقاً من المستوى المرجعي البالغ 188 مليوناً في عام 2019⁽²⁾. وتتضاعف تداعيات هذه الجائحة على فرص العمل والقدرة التشغيلية في البلدان العربية، ومن المرجح أن تزداد حدتها إذا استمرت الجائحة فترة أطول.

وفي حين أنه من المبكر إجراء تقييم دقيق للأثر الاقتصادي لأزمة جائحة فيروس كورونا في سوق العمل، ما لم تتضح آفاق استعادة النشاط الاقتصادي عافيته، فإن التدابير التي يتم تنفيذها حالياً في أغلب بلدان العالم لمنع انتشار الوباء، مثل الحجر الصحي، وما يُدعى بـ «التباعد الاجتماعي»، وإغلاق الأسواق، وحظر التجمعات، وما إلى ذلك، خلّفت آثاراً عميقة في أسواق العمل والظروف المعيشية للأسر. وما يجعل الوضع أكثر خطورة أنّ انخفاض الدخل من الأنشطة المحلية يترافق مع نزوب مصادر أخرى مهمة للأسر، مثل التحويلات المالية لأفراد العائلة المهاجرين.

1. سوق العمل في الوطن العربي في أعقاب الجائحة

كانت أسواق العمل في المنطقة العربية تعاني ظروفاً صعبة قبل تفشي الوباء. فمن جهة، أدّت التقلبات في أسعار النفط إلى إضعاف نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض البلدان العربية (دول مجلس التعاون والجزائر مثلاً). على الرغم من الجهود التي تبذلها للتنويع الاقتصادي. ومن جهة أخرى، تعاني العديد من البلدان العربية صراعاتٍ وحروباً (العراق، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وسورية، واليمن، وليبيا)، أو تشهد تدفقاتٍ كبرى للاجئين من خارجها أو النازحين القسريين من داخلها، مثلت ضغطاً شديداً على بنيتها التحتية (الأردن، ولبنان)، ومدى كفاءتها في استيعاب هذا الضغط. كما أدّى تدهور مستويات المعيشة إلى تجدد الاحتجاجات والاضطرابات الشعبية في بعض البلدان الأخرى (السودان، والجزائر، ولبنان)، ما زاد من الضغوط على الاستثمار والبنيات الإنتاجية وبيئة الأعمال.

وكما هو الحال في مناطق أخرى، أضافت جائحة فيروس كورونا تحديات اقتصادية إلى تلك القائمة أصلاً في الدول العربية، تجلّت في انخفاض الطلب المحلي والخارجي، وانخفاض التجارة، وتعطّل الإنتاج، وانخفاض ثقة المستهلك⁽³⁾.

2 "A Policy Framework for Responding to the COVID-19 Crisis," International Labour Organization, *ILO Policy Brief on COVID-19*, 18/5/2020, accessed on 29/5/2020, at: <https://bit.ly/2M7Ewje>

3 Jihad Azour, "Covid-19 Pandemic and the Middle East and Central Asia: Region Facing Dual Shock," International Monetary Fund, *IMF Blog*, 23/3/2020, accessed on 29/5/2020, at: <https://bit.ly/3cg1DCR>

(1) الجدول

العمال المعرّضون للخطر في العالم بسبب جائحة فيروس كورونا بحسب القطاعات

الوضع الأصلي للعمالة (التقديرات العالمية لعام 2020 قبل جائحة فيروس كورونا)		التأثير الحالي للجائحة في الإنتاج الاقتصادي	القطاع الاقتصادي
حصة العمالة الإجمالية (في المئة)	مستوى العمل (بالآلاف)		
5.3	176560	منخفض	التربية والتعليم
4.1	136244	منخفض	الصحة والعمل الاجتماعي
4.3	144241	منخفض	الوظيفة العمومية والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري
0.8	26589	منخفض	الخدمات العامة
26.5	880373	منخفض - متوسط	الزراعة؛ الغابات وصيد الأسماك
7.7	257041	متوسط	البناء
1.6	52237	متوسط	الأنشطة المالية والتأمين
0.7	21714	متوسط	التعدين والمحاجر
5.4	179857	متوسط-مرتفع	الفنون والترفيه والخدمات الأخرى
6.1	204217	متوسط-مرتفع	المواصلات؛ التخزين والاتصالات
4.3	143661	مرتفع	الفنادق والمطاعم
4.7	156878	مرتفع	العقارات؛ الأنشطة التجارية والإدارية
13.9	463091	مرتفع	الصناعة التحويلية
14.5	481951	مرتفع	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات

المصدر:

"Observatoire de l'OIT: Le Covid-19 et le monde du travail. Deuxième édition. Estimations actualisées et analyses," Organisation Internationale du Travail, 7/4/2020, p. 5, accessed on 28/5/2020, at: <https://bit.ly/3ewx7Go>

ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، انخفضت ساعات العمل في الدول العربية في الربع الأول من عام 2020 بنسبة تقدر بنحو 1.8 في المئة، أي ما يعادل مليون وظيفة بدوام كامل تقريباً، بافتراض 48 ساعة عمل أسبوعياً، مقارنةً بالوضع ما قبل الجائحة، أي في الربع الرابع من عام 2019⁽⁴⁾. وفي الربع الثاني من عام 2020، من المتوقع أن تشهد المنطقة العربية انخفاضاً أكثر حدة، مع خسارة 10.3 في المئة من ساعات العمل مقارنةً بالربع الأخير قبل الأزمة، وهو ما يعادل 6 ملايين وظيفة بدوام كامل⁽⁵⁾. وسيترجم ذلك مباشرةً إلى مستويات منخفضة من الدخل وزيادة الفقر وتفاقم المشكلات الاجتماعية والمعيشية.

ومع ذلك، لن تكون هذه التأثيرات في سوق العمل والبطالة متجانسة، سواء بين البلدان أو بين القطاعات. فكما يبين الجدول (1)، يواجه العاملون في القطاعات الحيوية على المستوى العالمي عمليات إغلاق واسعة النطاق وتخفيضات جذرية في التوظيف وساعات العمل.

تشمل القطاعات «الأكثر عرضة للخطر» الأنشطة الاقتصادية المتصلة بقطاع الفنادق والخدمات الغذائية والتصنيع والبيع بالتجزئة والأنشطة التجارية والإدارية. إذ ستواجه هذه القطاعات خسائر كبيرة في الإنتاج في المنطقة العربية وعبر العالم، مع آثار مهمة في القوى العاملة. وهي قطاعات كانت الأجور فيها منخفضة عموماً حتى قبل الأزمة، ولا يحظى العاملون فيها بحماية اجتماعية. وفيما يتعلق بالاختلافات بين مناطق العالم، فإن حصة العمالة في القطاعات الأكثر تأثراً تظل منخفضة نسبياً في الوطن العربي مقارنةً بالمناطق الأخرى في العالم، كما هو موضح في الجدول (2)، إذ تبلغ نسبة العمالة في القطاعات المعرضة للخطر في الدول العربية 33.2 في المئة، وتزداد هذه النسبة لتبلغ 63.9 في المئة في القطاعات غير الرسمية، من دون حساب العاملين في قطاع الزراعة.

كما تتباين تأثيرات الجائحة بين مختلف البلدان العربية. وعلى الرغم من أن قياسها بدقة يظل صعباً في ضوء انعدام الشفافية وعدم توافر المعلومات والإحصاءات الرسمية، فإنه يمكننا مقارنةً على نحو عام. فعلى سبيل المثال، تأثرت غالبية قطاعات الاقتصاد في المغرب بشدة منذ إغلاق الأماكن العامة التي اعتبرتها الحكومة «غير ضرورية» في 16 آذار/ مارس 2020؛ فارتفع معدل البطالة من 9.1 في المئة إلى 10.5 في المئة خلال الربع الأول لعام 2020⁽⁶⁾. هذا فضلاً عن محاولة اللجوء بشكل محدود إلى خيار البطالة الجزئية المؤقتة بالاتفاق بين النقابات والشركات والحكومة، المستوحاة نسبياً من التجربة الفرنسية التي حاولت الحكومة تحمّل أعبائها للحد من التسريح.

4 "Covid-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States," p. 3.

5 Ibid.

6 "مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2020"، المندوبية السامية للتخطيط (أيار/ مايو 2020)، شوهده <https://bit.ly/3ckCwia>، في: 2020/5/31، في: <https://bit.ly/3ckCwia>

(الجدول 2)
العمال المعزّون للخطر، والعمالة غير الرسمية، والحماية الاجتماعية

الإقليم	نسبة العمالة في القطاعات المعرّضة للخطر (في المئة)	نسبة العمالة غير الرسمية خارج قطاع الزراعة (في المئة)	تغطية الحماية الاجتماعية (في المئة)
العالم	37.5	50.5	45.2
الدول العربية	33.2	63.9	
الأميركتان	43.2	36.1	67.6
أفريقيا	26.4	71.9	17.8
آسيا والمحيط الهادئ	37.9	59.2	38.9
أوروبا وآسيا الوسطى	42.1	20.9	84.1

المصدر: .ibid., p. 6

أما في الجزائر، حيث لا يزال الاعتماد الرئيس على عائدات النفط، فقد تضرّر الاقتصاد بشدّة من انخفاض أسعار النفط، قبل أن تظهر جائحة فيروس كورونا، لتوجّه ضربةً أخرى قوية للنشاط الاقتصادي وقطاع التوظيف، وهو ما يرفع معدل البطالة الذي بلغ 11.7 في المئة نهاية عام 2019⁽⁷⁾ بنسب كبيرة في ضوء استمرار الجائحة وانتكاس أسعار النفط.

وفي تونس، بعد أن استقرّت معدلات البطالة في الربع الأخير من عام 2019 في حدود 16 في المئة⁽⁸⁾، أّجل معهد الإحصاء الحكومي نشر معدلات البطالة في ضوء الجائحة بسبب صعوبة جمع المعلومات. ويتوقع أن تكون الزيادة في معدلات البطالة ما بين 5 و10 في المئة، لتبلغ نحو 25 في المئة نهاية عام 2020.

وينطبق الأمر ذاته على مصر التي بلغ فيها معدّل البطالة 10.8 في المئة في نهاية عام 2019⁽⁹⁾، وفق الأرقام الرسمية التي ينبغي التعامل معها بحذر؛ وتفاقم معدلها منذ بداية الجائحة بفعل تأثر عدّة قطاعات اقتصادية حيوية فيها.

7 The World Bank, "Unemployment, Total (% of total labor force) (modeled ILO estimate)," 1/3/2020, accessed on 30/5/2019, at: <https://bit.ly/3gEOBSI>

8 Ibid.

9 Ibid.

وفي لبنان، تزامنت أزمة جائحة فيروس كورونا مع انكماش الاقتصاد اللبناني بفعل عوامل عدة، في أسوأ تراجع له منذ عام 1975، ما سيؤثر بشدّة في معدل البطالة الذي ظلّ ضمن حدود معقولة حتى نهاية عام 2019 عند مستوى 6.2 في المئة⁽¹⁰⁾؛ فضلاً عن تخفيض الرواتب وتقلّص تحويلات المغتربين بالخارج، والأزمة المالية اللبنانية التي دفعت الحكومة اللبنانية إلى بدء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي لمحاولة حلّها، وانعكاسها السلبي المباشر على المودعين.

ويواجه الأردن، أيضًا، تحديات غير مسبوقة، بعد أن كان يعاني مشكلات اقتصادية متفاقمة قبل الجائحة، من بينها معدلات بطالة قياسية عند مستوى 14.7 في المئة مع نهاية عام 2019، زادت نسبتها في الربع الأول من عام 2020 لتصل إلى 19 في المئة⁽¹¹⁾، ومن المرجّح أن تزداد في الشهور المقبلة.

وسوف يتدخل عامل آخر في زيادة معدلات البطالة في الدول المصدّرة للعمالة الفنية الماهرة إلى دول الخليج، مثل الأردن ولبنان وتونس ومصر وغيرها، وهو استغناء هذه الدول عن نسبة معينة من العاملين الأجانب فيها ضمن موجة التقليلات التي تسبّب فيها انهيار أسعار النفط وإجراءات مواجهة الجائحة، وأخذت تتوسع في الأيام الأخيرة.

ومن المرجح أن يكون لجائحة فيروس كورونا تأثيرٌ أشدّ ضررًا في العمالة، ومن ثمّ في المجتمعات من الأزمة المالية العالمية 2008-2009. فمنذ أزمة عام 2008، توسّع القطاع غير الرسمي على نحو بعيد، وزادت تدفّقات العمال المهاجرين، وشهدت العديد من المناطق العربية نزوحًا كبيرًا للسكان بين البلدان وداخلها، خاصة بعد الثورات العربية، ما ضاعف من تحديات سوق العمل. فهؤلاء العمال ليس لديهم سوى تغطية اجتماعية ضئيلة أو معدومة. كما أنّ التوظيف الذاتي الذي يمكن أن يكون بمنزلة حلّ بديل في سياقاتٍ أخرى، لا يكون في الغالب ممكنًا بسبب القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع. يبقى أنّ العديد من الأشخاص الأكثر تأثرًا بالأزمة في المنطقة العربية هم فئات العمال الذين لديهم أجور منخفضة عمومًا ووصول محدود إلى الحماية الاجتماعية. ومن المرجح أن يؤدي هذا الوضع إلى تعميق التفاوتات القائمة؛ فالأوبئة والأزمات الاقتصادية لها تأثيرٌ غير متناسب في شرائح السكان، ما يفاقم معضلة سوء التوزيع وعدم المساواة⁽¹²⁾.

10 Ibid.

11 المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، مديرية المسوح الأسرية، "خبر صحفي، الإحصاءات: 0.19% معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2019"، 2020/5/28، شوهد في 2020/5/29، في: <https://bit.ly/3030E5v>

12 Ayoung Lee & Joonmo Cho, "The Impact of Epidemics on Labor Market: Identifying Victims of the Middle East Respiratory Syndrome in the Korean Labour Market," *International Journal for Equity in Health*, vol. 15, no. 196 (December 2016), p. 196.

2. الفئات الأشد تضرراً

تمثل شريحة العاملين المؤقتين، والعاملين غير الرسميين، وهم يشكلون نسبةً كبيرة من القوى العاملة في الدول العربية، الفئة الأشد تضرراً من الجائحة. واستناداً إلى المعطيات المتوافرة عن الأزمات السابقة وانعكاساتها، يمكن تحديد أهمّ الفئات المتضررة من الأزمة الاقتصادية الحالية، وهي على النحو الآتي:

- الشباب، الذين كانوا يعانون حتى قبل الأزمة ارتفاعاً في معدلات البطالة، والبطالة الجزئية؛ فهم يطلون أكثر عرضة لتراجع الطلب على العمالة، كما أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008-2009. أما العاملون الأكبر سناً فيعانون على نحو أقلّ الهشاشة الاقتصادية خلال فترة الأزمة، إلا أنهم يكونون أكثر عرضةً للبطالة والبطالة الجزئية في فترة الانتعاش التي تلي الأزمة، كما حصل خلال انتشار متلازمة الشرق الأوسط التنفسية «ميرس» عام 2012⁽¹³⁾.
- النساء، وذلك بسبب تمثيلهنّ الزائد في القطاعات الأشد تضرراً (مثل الخدمات). وتقدر منظمة العمل الدولية أن 58.6 في المئة من الموظفين يعملن في قطاع الخدمات في جميع أنحاء العالم، مقارنةً بـ 45.4 في المئة من الرجال؛ هذا فضلاً عن أنّ النساء لديهنّ أيضاً فرص أقلّ للوصول إلى الرعاية الاجتماعية⁽¹⁴⁾. كما أدت هذه الجائحة إلى زيادة كبيرة في الوقت الذي تقضيه النساء في العمل من دون أجر. فمع إغلاق المدارس، ورعاية الأطفال وغيرها من مرافق الرعاية، تواجه النساء العربيات، ولا سيما العاملات في قطاع الصحة والقطاعات الحيوية الأخرى، عبئاً مزدوجاً من ساعات عمل أطول ومن أعمال رعاية إضافية غير مدفوعة الأجر في المنزل.
- العمال غير المحميين، بما في ذلك العاملون لحسابهم الخاص، والعمال غير المستقرين، هم أقلّ حمايةً بآليات الحماية الاجتماعية التقليدية، إذ لا يمكنهم مثلاً الحصول على إجازة قرضية والإجازات المدفوعة، وغيرها من أشكال استقرار الدخل.
- العمال المهاجرون معرّضون على نحو خاص لتداعيات جائحة فيروس كورونا في بلد الاستقبال، بسبب إمكانية الاستغناء عنهم أو بسبب عدم قدرتهم على العودة إلى بلدانهم. وقد أظهرت الأزمات السابقة (مثل الأزمة المالية العالمية 2008-2009) أنّ العمال المهاجرين معرّضون على نحو أكبر لخطر الفصل التعسفي من وظائفهم، أو أنهم أكثر عرضة من المواطنين لظروف العمل الصعبة. ومن المرجح أن يواجهوا صعوبات كبيرة في العثور على عمل بديل في المناخ الحالي، وقد يصبحون في وضع غير قانوني، ما يجعلهم عرضة للاعتقال والاحتجاز والترحيل.

13 Ibid.

14 "Le Covid-19 et le monde du travail: Répercussions et réponses, Note de l'Organisation internationale du Travail," Organisation internationale du Travail, 18/3/2020, p. 6, accessed on 29/5/2020, at: <https://bit.ly/2Asn3PN>

الجدول (3)

العمالة المعرضة للخطر في المنطقة العربية بفعل أزمة الجائحة بحسب توقعات منظمة العمل الدولية: مقارنة قطاعية

الحصص القطاعية للتوظيف (في المئة)	التوظيف (بالآلاف)			التأثير الحالي للأزمة في الناتج الاقتصادي	النشاط الاقتصادي
	الذكور	الإناث	المجموع		
8.0	2496	1920	4417	منخفض	التعليم
3.7	1237	798	2035	منخفض	الصحة والعمل الاجتماعي
11.9	5953	563	6516	منخفض	الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإجباري
0.9	465	21	486	منخفض	المرافقة
9.0	4461	506	4967	منخفض-متوسط	الزراعة؛ الغابات والصيد
15.0	8135	80	8214	متوسط	البناء
1.3	577	130	707	متوسط	الأنشطة المالية والتأمينية
1.5	800	42	841	متوسط	التعدين والمحاجر
8.9	2888	1977	4865	متوسط-مرتفع	خدمات أخرى
6.6	3469	154	3623	متوسط-مرتفع	المواصلات؛ التخزين والاتصالات
3.6	1781	178	1959	مرتفع	الإيواء والخدمات الغذائية
5.4	2679	289	2968	مرتفع	العقارات؛ الأنشطة التجارية والإدارية
8.4	4261	371	4632	مرتفع	الصناعة
15.8	8185	495	8681	مرتفع	تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات
100	47387	7524	54911		المجموع

المصدر:

"Covid-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States," International Labour Organization (May 2020), p. 4, accessed on 30/5/2020, at: <https://bit.ly/3eBrh6N>

وفي الدول العربية، يعمل 18.2 مليون شخص في القطاعات الأكثر عرضة للخطر، ما يجعلهم يواجهون مخاطر عالية من التسريح أو تخفيض الأجور أو ساعات العمل (الجدول 3)⁽¹⁵⁾. وتقدّر منظمة العمل الدولية أنّ 89 في المئة من جميع العاملين في الاقتصاد غير الرسمي في الدول العربية قد تأثروا بدرجة عالية من تدابير الإغلاق⁽¹⁶⁾. وفي حين يمكن العمال في البلدان المتقدمة أن يعتمدوا جزئياً على آليات الحماية الاجتماعية، وبعض أجهزة تثبيت الدخل، فإنّ الوضع غير ذلك بالنسبة إلى القوى العاملة في الدول العربية، التي تعمل غالبيتها في القطاع غير الرسمي. وسواء أكانوا باعة متجولين أم متعاملين أم صغار الحرفيين، فإنّ تدابير الاحتواء وحظر التجول أو إغلاق الأسواق تعني بالنسبة إليهم إيقاف نشاطهم؛ ما يجعل ضمان قوتهم اليومي شبه مستحيل، في غياب نظام تقاعد، أو تأمين ضد البطالة، أو تأمين صحي. ولذلك فإنّ تدابير الاحتواء تثير المخاوف من زيادة حادة في الفقر وعدم المساواة، ومعها تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية.

علاوةً على ذلك، ستؤثّر التغييرات في الوضع الوظيفي للعمال في دخولهم على نحو مباشر؛ إذ ستندهور ظروف العمل، ويزداد الفقر في أوساط العمال ازدلياً ملحوظاً، وينخفض الدخل. وهذا يعني استهلاكاً أقل، ما يولّد تغذيةً مرتدّةً سلبية بالنسبة إلى قطاع الإنتاج في الاقتصادات العربية، الذي يكافح أصلاً من أجل البقاء في العديد من الدول، إما بسبب الحرب وعدم الاستقرار (مثل سورية واليمن وليبيا)، وإما بسبب البيئات الاقتصادية السياسية الصعبة (مثل لبنان)، إضافة إلى انتشار ظاهرة الفقر أصلاً في أوساط العمال في المنطقة العربية، الذين لم تكن دخولهم قبل أزمة فيروس كورونا كافيةً لضمان ظروف معيشية لائقة. ومن المرجح أن يكون جميع العمال المهاجرين معرّضين للخطر، ولكن الأكثر ضعفاً هم العمال ذوو المهارات المنخفضة/ ذوو الدخل المنخفض، والعاملات المهاجرات، وخاصة العاملات المنزليات، والعمال غير الرسميين الذين يكونون في كثير من الحالات في وضع غير قانوني.

ثانياً: تداعيات الجائحة على قطاع السياحة في الوطن العربي

يُعَدُّ القطاع السياحي من أكثر القطاعات الاقتصادية وأسرعها تأثراً بتفشي الجائحة⁽¹⁷⁾، ومن المرجح أن يكون من أبطئها في التعافي. ويرجع ذلك إلى عزوف الكثيرين عن السفر خوفاً من العدوى، كما أن الاستجابات التي تقوم بها الدول للحدّ من تفشي الجائحة تمسّ أنشطة هذا القطاع مباشرة، وفي طليعتها تقييد حركة الطيران وإغلاق الحدود أمام الحركة، وإغلاق المنشآت والمرافق السياحية. ولم تكد السياحة العربية تتعافى من آثار ثورات الربيع العربي، حتى جاء تفشي جائحة فيروس كورونا ليزيد أوضاعها سوءاً.

15 "Covid-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States," p. 4.

16 Ibid.

17 تشير التقديرات إلى أن السياحة تعد ثاني أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بعد قطاع النفط.

1. أهمية قطاع السياحة في الوطن العربي

يمثل القطاع السياحي في الوطن العربي مورداً أساسياً للدخل، ولا سيما في المغرب وتونس ومصر ولبنان⁽¹⁸⁾. ففي مصر مثلاً، بلغت إيرادات القطاع السياحي نحو 12.6 مليار دولار أميركي عام 2019، أي نحو 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل في هذا القطاع مباشرة أكثر من 300 ألف عامل. بينما بلغت إيراداته في الأردن عام 2019 نحو 5.8 مليارات دولار أميركي مثلت نحو 13.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويبلغ عدد العاملين في السياحة فيه نحو 53 ألف عامل. وفي المغرب، حقق القطاع السياحي عام 2019 عائدات بقيمة 8.11 مليارات دولار أميركي، أي نحو 7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر قرابة 750 ألف فرصة عمل، أي نحو 5 في المئة من إجمالي نسبة التشغيل في الاقتصاد المغربي. وفي تونس، وصلت إيرادات القطاع السياحي أكثر من 1.95 مليار دولار أميركي في عام 2019، أي نحو 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁹⁾. أما في العراق، فبلغت إيرادات السياحة الدينية عام 2017 نحو 3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بعائدات قدرها 5 مليارات دولار أميركي، ويعتمد عليه ما يقرب من 544 ألف عامل⁽²⁰⁾.

ترتبط السياحة بالعديد من القطاعات الفرعية والمهن التي تزود بالخدمات المسافرين والمقيمين على حدٍ سواء، كالفنادق، والمنتجعات والمخيمات السياحية، ومراكز قضاء العطل، والمطاعم، والحانات، والمقاهي، ووكالات السفر والسياحة، والمرشدين السياحيين، ومكاتب المعلومات السياحية، والمؤتمرات، والمعارض، وغيرها⁽²¹⁾. وينبغي أيضاً الالتفات إلى حجم مساهمة العمالة غير الرسمية الكبير في القطاع السياحي.

2. أثر تفشي الجائحة في القطاع السياحي العربي

يُعدُّ التراجعُ الحالي في إيرادات القطاع السياحي عالمياً من أسوأ التراجعات التي شهدها هذا القطاع مقارنة بحالات التراجع التي سجّلها ثلاث مرات على الأقل منذ مطلع القرن الحالي، عام 2001 بسبب تأثير هجمات 11 سبتمبر 2001، وفي عام 2003 تحت تأثير تفشي متلازمة الالتهاب التنفسي الحاد (سارس)، وفي عام 2009 تحت تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية التي بدأت عام 2008 (ينظر الشكل 1).

18 يمثل العراق حالة خاصة، إذ لا يؤثر انعدام الاستقرار الأمني، على نحو حاسم، في إيرادات السياحة الدينية التي تستقطب السياح الإيرانيين نحو المزارات المقدسة الشيعية على وجه الخصوص.

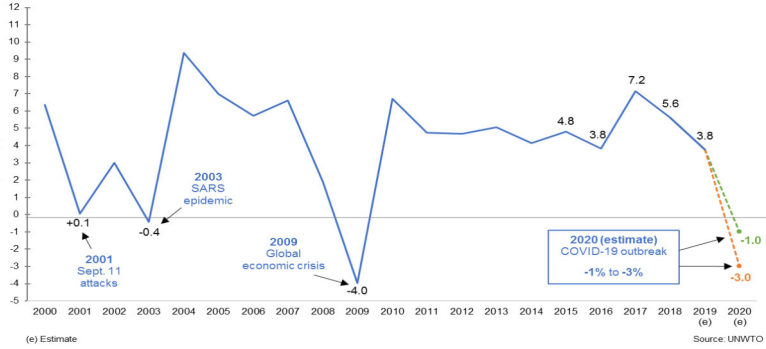
19 محمد أمزاز، "تحقيق للجزيرة نت بالأرقام.. هكذا أثر فيروس كورونا على السياحة والطيران بالمنطقة"، الجزيرة نت، 2020/3/11، شوهد في 2020/5/21، <https://bit.ly/3cU7Yd>

20 محسن حسن، "السياحة الدينية في العراق: الواقع والمأمول - دراسة وصفية"، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018/9/26، شوهد في 2020/5/21، <https://bit.ly/2WX19x2>

21 دليل الحد من الفقر من خلال السياحة، 2 (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2013)، ص 3، شوهد في 2020/5/21، في: <https://bit.ly/3ebq4C1>

الشكل (1)

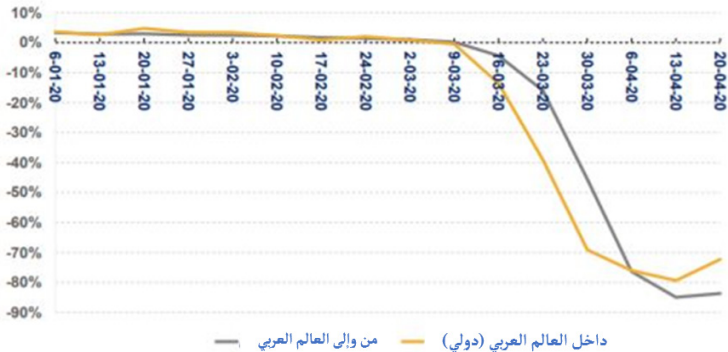
أثر أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا في السياحة الدولية مقارنة بأزمات هجمات 11 سبتمبر وتفشي وباء «سارس» والأزمة المالية العالمية 2008



المصدر: «تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد-19 على السياحة الدولية»، منظمة السياحة العالمية، 2020/3/5، شوهد في <https://bit.ly/3cgU4Mk>، في: 2020/5/21

الشكل (2)

تأثير تفشي جائحة فيروس كورونا في قطاع الطيران في الوطن العربي



المصدر: المنظمة العربية للسياحة، موقع تويتر، 2020/5/10، شوهد في 2020/5/12، في: <https://bit.ly/3geu9I6>

يمثل القطاع السياحي 14.2 في المئة من وسطي الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية. وقدرت منظمة السياحة العربية أن خسائر القطاع بلغت أواخر آذار/ مارس 2020 نحو 25 مليار دولار من إيرادات السياحة، و8 مليارات دولار من إيرادات شركات الطيران العربية، و12.96 مليار دولار في مجال الاستثمارات السياحية، والأهم من ذلك، تهدد الأزمة بخسارة قرابة مليون وظيفة دائمة ومئات الآلاف من الوظائف الموسمية التي تعتمد في معيشتها على قطاع السياحة والسفر⁽²²⁾. وفي تقرير آخر، أصدرته منتصف أيار/ مايو 2020، توقعت المنظمة انخفاضاً في عدد السياح «من وإلى العالم العربي بنسبة 40 في المئة مقارنة مع العام الماضي، وتراجع في الإيرادات قد يصل إلى 28 مليار دولار، وانخفاض مساهمة قطاع الطيران في الناتج الإجمالي العربي بنحو 65 مليار دولار أميركي»⁽²³⁾، وذلك كما هو موضح في الشكل (2).

تقدم خريطة الانتشار الجغرافي لبؤر تفشي الجائحة تفسيراً ملائماً لأنماط تراجع العرض والطلب على السفر، لا سيما الصين التي تُعتبر السوق المصدرة الرائدة في العالم من حيث الإنفاق السياحي⁽²⁴⁾، بما في ذلك في العديد من الدول العربية، مثل مصر ولبنان وتونس والإمارات العربية المتحدة⁽²⁵⁾. وكذلك إيران بالنسبة إلى دول مثل العراق ولبنان، وأوروبا بالنسبة إلى دول المغرب العربي ومصر (ينظر الجدول 4).

وسيكون تأثير انكماش إيرادات القطاع متفاوتاً؛ فالدول العربية التي تحظى إلى حدٍّ ما بتنوع اقتصادي، خاصة من حيث وجود قطاع زراعي وصناعي ناشئ قادر على تلبية جزء من حاجات سوق الاستهلاك المحلي، مثل تونس والمغرب والجزائر ومصر، ستكون أقلّ تأثراً من دول أخرى مثل العراق ولبنان ودول الخليج العربية، ولا سيما المملكة العربية السعودية. وقد أدى تفشي الجائحة، إلى جانب الاحتجاجات الشعبية التي بدأت في عام 2019، إلى آثارٍ أسوأ في العراق ولبنان. وهي تضاف إلى الأزمة المالية في حالة لبنان؛ كما أن تعليق زيارات الحج والعمرة التي تمثل مورداً أساسياً للسياحة الدينية، أثر سلبياً في المملكة العربية السعودية.

وتتطلب عودة معدلات السفر إلى ما كانت عليه في الأزمات السابقة التي مسّت القطاع السياحي عبر العالم، مدة عامين كاملين، غير أنه من المتوقع أن يتطلب ذلك تحت وطأة أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا ست سنوات على الأقل، بحسب تقديرات منظمة السياحة

22 سفر السالم، "تشكيل فريق عربي لإنقاذ قطاع السياحة من أثر جائحة كورونا"، *جريدة الجزيرة*، 2020/4/7، شوهد في 2020/5/21، في: <https://bit.ly/2WUYrbm>

23 مكي السيد، "بالأرقام.. منظمة السياحة العربية تصدر تقريرها الثالث لأثر كورونا على البلاد السياحية"، *أخبار اليوم*، 2020/5/13، شوهد في 2020/5/21، في: <https://bit.ly/3c24xgC>

24 "تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد-19 على السياحة الدولية".

25 ينطبق الأمر نفسه على قطاع النفط خاصة في الخليج العربي، حيث أدى توقف عجلة الإنتاج الصيني إلى التأثير مباشرة في صادرات النفط السعودي مثلاً، حيث تستحوذ الصين وحدها على أكثر من ربع تلك الصادرات. يضاف هذا، بطبيعة الحال، إلى نزيف أسعار النفط العالمية المستمر منذ منتصف العقد الأخير. ينظر: إبراهيم محمد، "تحليل: كورونا يهدد أهم مصدرين للدخل في العالم العربي"، *دوتشيه فيله*، 2020/3/8، شوهد في 2020/5/21، في: <https://bit.ly/2TtTHaH>

الجدول (4)

تقديرات آثار تفشي جائحة فيروس كورونا في أداء القطاع السياحي في بعض الدول العربية

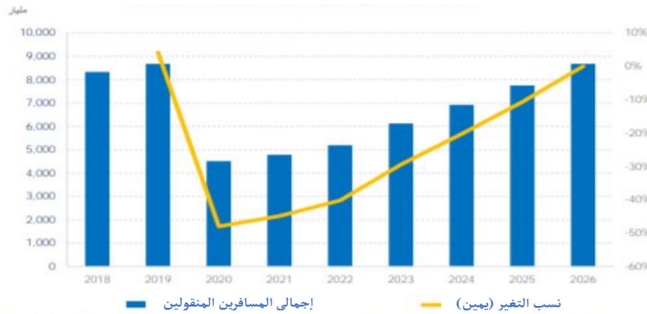
الدولة	التراجع في عدد المسافرين (بالملايين)	الخسائر في الإيرادات (مليارات الدولارات)	عدد الوظائف المهددة	الخسائر في الدخل القومي (مليارات الدولارات)
المملكة العربية السعودية	35	7.2	287500	17.9
الإمارات العربية المتحدة	31	6.8	287700	23.2
مصر	13	2.2	279800	3.3
المغرب	11	1.7	499000	4.9
الكويت	5.2	1.0	24100	1.6
الجزائر	5.8	0.8	169800	3.1
قطر	4.8	1.7	70000	2.8
تونس	4.3	0.6	92900	1.2
سلطنة عُمان	4.3	0.7	51500	1.7
الأردن	3.5	0.7	34000	1.1

المصدر:

Relief is Critical for Middle East Airlines as COVID-19 Impact Deepens," International Air Transport Association," at: <https://bit.ly/2yvPIXO>, 2020/5/accessed on 21, 2020/4/23

الشكل (3)

توقعات تعافي الطلب العالمي على السفر



المصدر: المنظمة العربية للسياحة، موقع تويتر.

العربية؛ ذلك لأن الأمر لا يتعلق فقط بحركة النقل والطيران، لكنه يتأثر أيضًا بالركود الاقتصادي وتراجع ثقة المستهلكين أمام المخاوف من كفاءة الأنظمة الصحية في العديد من الدول السياحية، ولا سيما في أغلب الدول العربية، فضلًا عن استمرار تدني الاستقرار الأمني بسبب تصاعد النزاعات الداخلية المسلحة واستمرار الاحتجاجات الشعبية في عدد من الدول العربية. وقد توقعت المنظمة أن تستغرق عودة قطاع النقل الجوي إلى مستويات 2019 نحو ست سنوات، كما هو موضح في الشكل (3).

ثالثًا: تداعيات الجائحة على أسعار النفط والاقتصادات العربية المنتجة للنفط

دفعت الإجراءات التي اتخذتها العديد من دول العالم لاحتواء تفشي جائحة فيروس كورونا إلى خفض الطلب العالمي على النفط بمعدلات غير مسبوق، وباتت سوق النفط العالمية أمام فائض قَدْر في آذار/ مارس 2020 بما بين 4-10 ملايين برميل في اليوم الواحد خلال الفترة شباط/ فبراير-أيار/ مايو⁽²⁶⁾. وقد تزامن انهيار الطلب مع تصاعد حدة التوتر بين الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» من جهة، وروسيا من جهة أخرى بشأن معدلات الإنتاج اليومي للنفط.

1. انهيار الأسعار

تعود جذور الأزمة بين دول أوبك وروسيا، إلى رفض الأخيرة تمديد اتفاق تخفيض إنتاج النفط بمقدار 1.5 مليون برميل يوميًا حتى نهاية حزيران/ يونيو 2020⁽²⁷⁾. وقد دفع ذلك السعودية في 30 آذار/ مارس 2020 إلى الإعلان عن تخفيض أسعار نفطها لشهر نيسان/ أبريل، وعزمها زيادة صادراتها النفطية بنحو 600 ألف برميل يوميًا في أيار/ مايو ليصل إنتاجها من النفط إلى 10.6 ملايين برميل يوميًا⁽²⁸⁾.

وعلى الرغم من تدخل الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لدني روسيا والسعودية لخفض إنتاج النفط بمعدل 10 ملايين برميل يوميًا خلال أيار/ مايو وحزيران/ يونيو⁽²⁹⁾، واتفاق أوبك و«أوبك

26 "IHS Markit: Oil markets face historic surplus," *Oil & Gas Journal*, 16/3/2020, accessed on 26/5/2020, at: <https://bit.ly/2A4uGMh>

27 "لماذا رفضت روسيا إقرار تخفيضات إضافية في إنتاج النفط؟"، **روسيا اليوم**، 2020/3/10، شوهد في 2020/5/26، في: <https://bit.ly/2XxODTI>

28 "السعودية تقرر زيادة صادرات النفط إلى معدل قياسي بـ 10.6 ملايين برميل في أيار/ مايو"، **يورو نيوز**، 2020/3/30، شوهد في 2020/5/26، في: <https://bit.ly/3ejnXwL>

29 "Trump Holds Conference Call on 'Oil Deal' with Russia's Putin, Saudi King," *Reuters*, 10/4/2020, accessed on 26/5/2020, at: <https://reut.rs/2AXkcPa>

بلس» على تخفيض الإنتاج في الفترة تموز/ يوليو-كانون الأول/ ديسمبر بمعدل 8 ملايين برميل نפט يوميًا⁽³⁰⁾، فإن الأسواق استقبلت هذا القرار ببرود واضح. فمن جهة، لم يدخل قرار تخفيض الإنتاج حيز التنفيذ فوراً، إذ اتفقت الأطراف على بدء تنفيذ الاتفاق بعد شهر من تاريخه، ومن جهة أخرى، ظلت الأسواق العالمية أمام فائض من الإنتاج في السوق في حدود 20 مليون برميل يوميًا، ما يعني أن السوق النفطية ستبقى تعاني تخمة⁽³¹⁾.

إضافة إلى ذلك، فإن التنافس بين روسيا والسعودية استمر من أجل الحفاظ على الحصص خصوصاً في الأسواق الآسيوية، ولا سيما أن الطلب في هذه البلدان ظل صامداً نسبياً رغم تباطؤ الطلب العالمي على النفط؛ فروسيا تعدّ أسواق آسيا واجهة لإنتاجها النفطي منذ إطلاق خط أنابيب شرق سيبيريا والمحيط الهادئ الذي ينقل 1.6 مليون برميل يوميًا. وقد سعت السعودية في إطار تنافسها مع روسيا في آسيا إلى تقليص أسعار البيع الرسمية للنفط بمعدل 3 إلى 5 دولارات للبرميل عبر جميع درجاته، الأمر الذي أثر في الطلب على النفط الروسي في آسيا في آذار/ مارس 2020⁽³²⁾ وعلى الرغم من ذلك، فإن بيانات شهر نيسان/ أبريل أشارت إلى تفوق روسيا على السعودية في السوق الصينية التي تعدّ إحدى أكبر الأسواق الآسيوية المستهلكة للنفط، إذ بلغ إجمالي واردات الخام الروسي نحو 1.75 برميل يوميًا مقارنة بـ 1.26 برميل يوميًا من صادرات الخام السعودي في نيسان/ أبريل⁽³³⁾.

2. تداعيات انخفاض الأسعار على اقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط

ما كاد معدل النمو الاقتصادي العربي في عام 2018 يخرج من انكماشه، ويرتفع نسبةً إلى ما كان عليه في عام 2017 حتى شهد تراجعاً كبيراً مع انتشار الجائحة. وسجل هذا المعدل بالأسعار الثابتة ارتفاعاً من نحو 1 في المئة في عام 2017 إلى نحو 2.6 في المئة بحلول نهاية عام 2018، وهو أقل من معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي سجل تراجعاً طفيفاً من 3.8 في المئة في عام 2017 إلى 3.6 في المئة في عام 2018⁽³⁴⁾، ثم انخفض إلى 1.2 في المئة في عام 2019⁽³⁵⁾، لتواجه الاقتصادات العربية خلال عام 2019 مشكلة انخفاض معدلات نموها الاقتصادي متضامرة مع تأثيرات الجائحة في اقتصاداتها.

30 "أوليك+" تتفق على تخفيض إنتاج النفط 10 مليون برميل يوميًا، "سبوتنيك عربي"، 2020/4/9، شوهد في 2020/5/26، في: <https://bit.ly/3c5sD7Q>

31 "كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي"، تقييم حالة، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020/4/29، شوهد في 2020/5/26، في: <https://bit.ly/2Xq9184>

32 "حرب النفط بين روسيا والسعودية مستمرة رغم الهدنة الرسمية"، الحرة، 2020/4/20، شوهد في 2020/5/26، في: <https://arbne.ws/2zyZWmB>

33 "روسيا تتخطى السعودية وتصبح أكبر مورد للنفط إلى الصين"، الجزيرة نت، 2020/5/26، شوهد في 2020/5/26، في: <https://bit.ly/2LWBqyz>

34 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018 (أبوظبي: صندوق النقد العربي، 2018)، ص 24، شوهد في 2020/6/17، في: <https://bit.ly/30VhtXl>

35 صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (نيسان/ أبريل 2020)، ص 3، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/36y5fPr>

وسجلت مجموعة الدول العربية المصدرة الرئيسة للنفط ارتفاعاً في معدل النمو من نحو 0.2 في المئة في عام 2017 بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز العالمية حينها، إلى نحو 2.5 في المئة في عام 2018³⁶. ويبلغ في عام 2019 قبل جائحة فيروس كورونا نحو 0.8 في المئة³⁷.

الجدول (5)
النمو الاقتصادي السنوي في البلدان العربية خلال الفترة 2017-2019 (في المئة)

الدولة	2017	2018	2019
مصر	4.2	5.3	5.6
الجزائر	1.3	1.4	1.9
السودان	4.3	-2.3	-2.1
العراق	-2.5	-0.6	-0.6
المغرب	4.2	2.3	2.9
السعودية	-0.7	2.4	1.7
اليمن	-5.6	-2.7	0.8
سورية	1.9	-	-
الصومال	2.4	2.8	2.9
تونس	1.8	2.5	1.2
الأردن	2.1	1.9	1.9
الإمارات	0.5	1.7	2
ليبيا	26.6	7.9	2.5
فلسطين	3.1	0.9	3.8
عمان	0.3	1.8	0.3
الكويت	-4.8	1.2	2.6
موريتانيا	3.1	3.5	5
قطر	1.6	1.5	2
البحرين	3.8	1.8	1.8
جيبوتي	5.1	5.5	7.2
جزر القمر	3.8	3.4	1.9

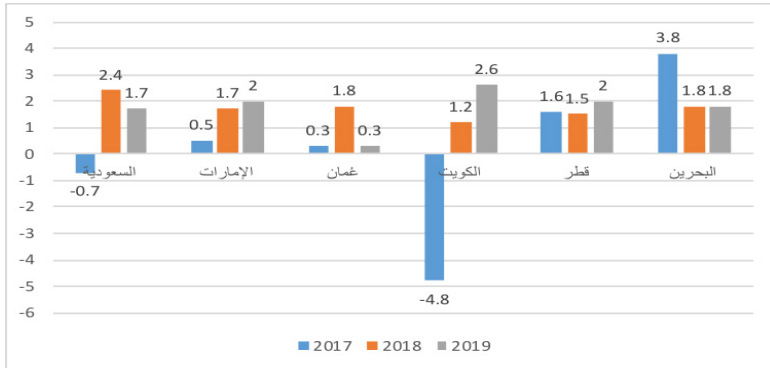
المصدر: إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، استناداً إلى بيانات البنك الدولي، في:

The World Bank, "GDP growth (annual %) - Egypt, Arab Rep., Algeria, Sudan, Iraq, Morocco, Saudi Arabia, Yemen, Rep., Syrian Arab Republic, Somalia, Tunisia, Jordan, United Arab Emirates, Libya, West Bank and Gaza, Oman, Kuwait, Mauritania, Qatar, Bahrain, Comoros, Djibouti," accessed on 23/6/2020, at: <https://bit.ly/3eslmzP>

36 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018، ص 24.

37 البنك الدولي، أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الخليج: تنويع الأنشطة الاقتصادية من أجل مجلس تعاون خليجي مستدام وقادر على التكيف (كانون الأول/ ديسمبر 2019)، شوه في 17/6/2020، في: <https://bit.ly/37zeNKB>

(الشكل 4)
النمو الاقتصادي السنوي لدول الخليج العربية خلال الفترة 2017-2019 (في المئة)



المصدر: إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، استناداً إلى بيانات البنك الدولي، في:
The World Bank, "GDP growth (annual %) - Saudi Arabia, United Arab Emirates, Oman, Kuwait, Qatar, Bahrain,"
accessed on 23/6/2020, at: <https://bit.ly/2Cqm5EL>

ويعود ذلك إلى تسجيل أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً وصل في عام 2018 إلى نحو 70 دولاراً للبرميل، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2014 متأثراً بعوامل جيوسياسية، ونشاط المضاربات، وقوة الدولار الأميركي أو ضعفه. ومن الجدير ذكره أن الطلب العالمي على النفط ارتفع بنحو 1.9 مليون برميل يومياً في عام 2017 ليصل إلى نحو 98.8 مليون برميل يومياً في عام 2018. وانعكس ذلك مباشرة على الأسعار التي شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2018 بنسب متفاوتة راوحت ما بين 30.8 و35.9 في المئة، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية للبلدان العربية⁽³⁸⁾.

أما في مجموعة الدول العربية الأخرى، فقد ارتفع متوسط معدل النمو بالأسعار الثابتة من نحو 2.8 في المئة في عام 2017 إلى نحو 2.9 في المئة في عام 2018⁽³⁹⁾.

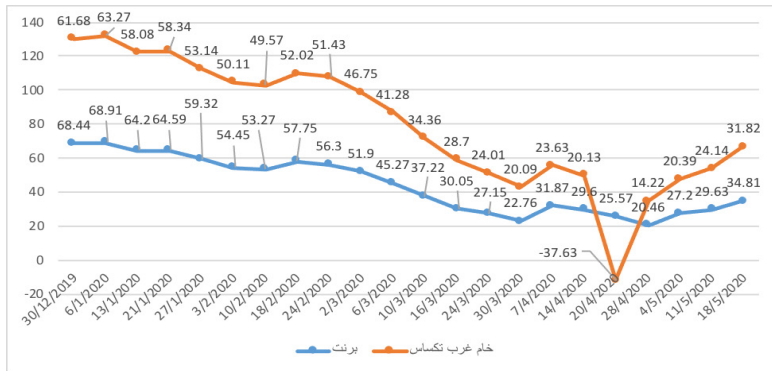
وفي ظل انتشار فيروس كورونا المستجد، تشير التوقعات إلى تراجع وتأثر معدلات النمو في المنطقة العربية من 1.2 في المئة في عام 2019 إلى 2.8 في المئة بالقيمة السالبة في

38 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، ص 85-86، شوهد في 2020/6/17، في: <https://bit.ly/2Y9IbDY>

39 المرجع نفسه، ص ii-ii، شوهد في 2020/6/17، في: <https://bit.ly/3hJ0RSK>

الشكل (5)

تباين أسعار النفط العالمي خلال الفترة 30 كانون الأول / ديسمبر 2019 - 18 أيار / مايو 2020



المصدر:

"Weekly Brent, OPEC Basket, and WTI Crude Oil Prices from December 30, 2019 to May 18, 2020," Statista, accessed on 26/5/2020, at: <https://bit.ly/2XvJqB>

عام 2020، أي إلى أقل معدلات النمو المسجلة منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008⁽⁴⁰⁾. فضلاً عن ذلك، جاءت أزمة انخفاض أسعار النفط، كما هو موضح في الشكل (5)، لتصل إلى أدنى مستوياتها خلال ما يزيد على 20 عاماً، إذ ساهمت القيود على السفر وإغلاق الحدود وتوقف سلاسل الإمداد التي فرضتها الدول لاحتواء انتشار الفيروس إلى تراجع الطلب على النفط العالمي، وانعكس ذلك على أسعاره مباشرة. وقد تراجع الطلب على النفط العالمي بين أواخر كانون الأول / ديسمبر 2019 وأواسط أيار / مايو 2020 بمقدار 29 مليون برميل يوميًا خلال نيسان / أبريل، ما يعني تراجعًا بنحو 29 في المئة قبل وقوع الجائحة⁽⁴¹⁾.

وبناءً على ذلك، أشارت التوقعات إلى ضعف آفاق نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في البلدان العربية المصدرّة للنفط، كما هو موضح في الجدول (6)، وتتباين هذه التوقعات إلى حد ما في ما بينها بسبب تباين قدرتها على الاستجابة لأزمة انهيار أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا المستجد، وذلك في ضوء التدابير الوقائية الواسعة النطاق وضغوط الإنفاق

40 آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص 3.

41 "EIA Forecasts U.S. Crude Oil Production to Fall in 2020 and 2021," Energy Information Administration, *Today in Energy*, 15/5/2020, accessed on 17/6/2020, at: <https://bit.ly/30PrIxi>

التي اتخذتها هذه البلدان، وكذلك مدى قدرة كل منها على تنويع مصادر النشاط الاقتصادي الجارية في أكثر من دولة منها.

الجدول (6)
تباين نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة 2000-2020 (في المئة)

الدولة	متوسط 2016-2000	2017	2018	2019	2020
السعودية	4	-0.7	2.4	0.3	-2.3
الإمارات	4.8	0.5	1.7	1.3	-3.5
البحرين	4.9	3.8	2	1.8	-3.6
الكويت	4.4	-4.7	1.2	0.7	-1.1
عُمان	3.8	0.3	1.8	0.5	-2.8
قطر	10.2	1.6	1.5	0.1	-4.3
العراق	-	-2.5	-0.6	3.9	-4.7
الجزائر	3.7	1.3	1.4	0.7	-5.2

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (نيسان/ أبريل 2020)، شوهد في <https://bit.ly/36y5fPr>، في: 2020/5/27

على مستوى دول مجلس التعاون، تشير التوقعات إلى انكماش النمو بنسبة 2.7 في المئة في عام 2020، وتشير التوقعات، أيضًا، إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي النفطي الكلي بنسبة تزيد على 0.3 في المئة، وما يزيد الوضع سوءًا هو إمكانية تراجع النشاط غير النفطي في دول المجلس بنسبة 3.4 في المئة في العام نفسه، ولا سيما أن العديد من القطاعات مغلقة، جزئيًا على الأقل، في المدى المنظور⁽⁴²⁾.

وحذّر صندوق النقد الدولي الإمارات والسعودية في شباط/ فبراير 2020، أي قبل انهيار أسعار النفط في نيسان/ أبريل، من أنهما سيصبحان مدينتين صافيتين Net Debtors بحلول عام 2034⁽⁴³⁾. وقد أظهرت أرقام شركة النفط السعودية «أرامكو» في أيار/ مايو 2020 انخفاض صافي أرباحها بنسبة 25 في المئة في الربع الأول من عام 2020، بنحو 16.6 مليار دولار أميركي، بدلًا

42 آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ص 4.

43 Nicholas Mulder & Adam Tooze, "The Coronavirus Oil Shock is just Getting Started," *Foreign Policy*, 23/4/2020, accessed on 22/5/2020, at: <https://bit.ly/2Xx5mRf>

من 22.2 مليار دولار أميركي في الربع الأول من عام 2019⁽⁴⁴⁾. كما حذر الصندوق من أن الوضع ربما يكون أسوأ بالنسبة إلى البحرين التي تعاني أزمات مالية صعبة، وستبقى تعتمد على تلقّي إعانات خارجية. وأما سلطنة عُمان فليست أفضل حالاً بسبب تراكم الديون التي يمكن أن تتعثر عن سدادها وقد تضطر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل المساعدة⁽⁴⁵⁾.

وبعد أن أدى الارتفاع في عائدات النفط في الدول العربية المصدّرة للنفط، حتى الربع الثالث من عام 2018، التي بلغ ارتفاع أسعار برميل النفط فيها نحو 17 في المئة (كانون الثاني/يناير-تشرين الأول/أكتوبر 2018) إلى تراجع العجز في موازنتها، وتنامي السيولة المحلية، وزيادة الفائض في الميزان التجاري بنحو ضعف ما كان عليه في عام 2017⁽⁴⁶⁾، عاد العجز مع انهيار أسعار النفط، ومن ثمّ تراجع عائداته في نيسان/أبريل 2019، لتواجه هذه الدول مجتمعةً مشكلة العجز الكبير في موازنتها، وإلى ارتفاع وتيرة شدة هذا العجز مع مدهامة الجائحة لاقتصاداتها، ليرواح العجز المقدر خلال عامي 2020 و2021 بين 30 و40 في المئة.

حذرت وكالة **بلومبيرغ** الأميركية من أن عجز موازنة الكويت قد يصل إلى نحو 40 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2020/2021، وهو مستوى غير مسبوق من أكثر من 20 عامًا، وذلك لاعتماد موازنة الدولة على النفط على نحو بعيد، إذ تغطي مبيعات النفط نحو 90 في المئة من إجمالي الدخل الحكومي⁽⁴⁷⁾.

وكذلك الحال بالنسبة إلى قطر، على الرغم من أن وضعها أفضل نسبيًا، بوصفها تعتمد على نحو أساسي على إنتاج وتصدير الغاز المسال، الذي ارتفعت أسعاره بنسبة 10 في المئة مع بداية أزمة انهيار أسعار النفط، فإن قدوم فصل الصيف وتأثر الاستهلاك العالمي بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي، قد يدفع قطر إلى خفض إنتاجها، وقد يؤثّر سلبياً في خططها المستقبلية لزيادة إنتاج الغاز المسال من 77 مليون طن سنويًا إلى 110 ملايين طن بحلول عام 2024 وإلى 126 مليون طن سنويًا بحلول عام 2027⁽⁴⁸⁾.

44 "25% تراجعًا في أرباح أرامكو السعودية خلال الربع الأول من 2020"، سي إن إن، 2020/5/12، شوهد في 2020/5/27، في: <https://cnn.it/3gsHvRk>

45 Mulder & Tooze.

46 التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019، ص 89-90.

47 Fiona MacDonald, "Fiscal Nightmare Ties Up Kuwait's Stimulus With 40% Deficit," *Bloomberg*, 20/5/2020, accessed on 27/5/2020, at: <https://bloom.bg/2zqcnkT>

48 "قطر مستعدة لإشعال 'حرب غاز' تكون الولايات المتحدة أكبر المتضررين منها"، روسيا اليوم، 2020/5/18، شوهد في 2020/5/22، في: <https://bit.ly/3cXTtAh>

ولقد لجأت الدول العربية المصدرة للنفط، وفي مقدمتها دول مجلس التعاون، إلى زيادة إيراداتها الضريبية⁽⁴⁹⁾ منذ عام 2018، ومن المتوقع زيادتها خلال عامي 2020 و2021.

أما في البلدان العربية غير الخليجية المنتجة للنفط، فقد جاء أثر الأزمة مضاعفاً، وتشير التوقعات إلى احتمالية انكماش النمو بنسبة 6 في المئة بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد. ويقدر صندوق النقد الدولي انكماش النمو في العراق، وهو ثاني أكبر الدول المنتجة ضمن منظمة «أوبك»، بنسبة 4.7 في المئة، ويتوقع أيضاً انكماش إنتاج النفط فيه بنسبة 2 في المئة⁽⁵⁰⁾. وسجلت وزارة النفط في العراق انخفاض عائداتها من النفط إلى 1.4 مليار دولار أميركي في نيسان/ أبريل، أي خمس إيراداتها للفترة نفسها من عام 2019⁽⁵¹⁾.

وأما الجزائر، التي يبلغ عدد سكانها نحو 44 مليون نسمة، ويتعدى معدل البطالة فيها ما نسبته 15 في المئة، وبشكل النفط نحو 93 في المئة من دخول الأجنبي فيها⁽⁵²⁾، فتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى انكماش النمو بنسبة 5.2 في المئة بسبب تراجع إنتاج النفط، وخسارة حصتها في سوق التصدير، ولا سيما إلى إسبانيا⁽⁵³⁾. وقد حذرت وكالة **بلومبيرغ** من أن الحكومة تتجه إلى إقرار عجز في الميزانية يقدر بنحو 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك لتعويض هبوط احتياطات النقد الأجنبي بسبب أزمة انهيار أسعار النفط، إذ هيبت هذه الاحتياطات من 72.6 مليار دولار أميركي في نيسان/ أبريل 2019 إلى 62 مليار دولار أميركي في نيسان/ أبريل 2020⁽⁵⁴⁾. وفي الحصلة، فقد تأثرت المالية العامة لحكومات الدول العربية المنتجة للنفط، وإن بنسب متفاوتة، من انخفاض أسعار النفط وتفشي فيروس كورونا، كما هو موضح في الجدول (7).

يبين الجدول (7) العجزات في أرصدة الموازنة العامة للبلدان العربية المنتجة للنفط، التي يتوقع لها أن تتخض بنسب متفاوتة خلال عام 2020، باستثناء قطر التي يبدو أنها ستكون

49 زيادة الإيرادات الضريبة لمحاولة حل مشكلة عجز الموازنات في الدول العربية المصدرة للنفط: ارتفعت الإيرادات الضريبية في كل الدول العربية النفطية خلال عام 2018، مقارنة بعام 2017، حيث سجلت ليبيا أعلى نسبة زيادة بلغت نحو 91.7 في المئة، تلتها السعودية بنسبة زيادة بلغت 70.7 في المئة، ثم الكويت بنسبة 52.5 في المئة، فالعراق بنسبة 47.5 في المئة، ثم عُمان بنسبة 33 في المئة، ثم الإمارات بنسبة 22 في المئة، ثم قطر بنسبة 18.4 في المئة، ثم البحرين بنسبة 7.6 في المئة، ثم الجزائر بنسبة 2.3 في المئة، ينظر: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2019**، ص 111، شوهد في 20/6/2020، في: <https://bit.ly/3fGVGRC>

50 **آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، ص 4.

51 "على حافة كارثة مالية.." انخفاض مهول لعائدات النفط في العراق"، **الحرية**، 2020/5/1، شوهد في 2020/5/27، في: <https://arbne.ws/3gqf7IE>

52 حمزة كحال، "الجزائر ضحية حرب الأسعار النفطية" بين السعودية وروسيا"، **العربي الجديد**، 2020/3/10، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/2KzpwKc>

53 **آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى**، ص 4.

54 Souhail Karam & Abeer Abu Oma, "Economic Reckoning Is Coming for Algeria," **Bloomberg**, 20/4/2020, accessed on 27/5/2020, at: <https://bloom.bg/2TK5cVs>

(7) الجدول
العجوزات في الموازنة العامة للبلدان العربية المنتجة للنفط خلال الفترة 2000-2020 من إجمالي الناتج المحلي (في المئة)

الدولة	متوسط 2016-2000	2017	2018	2019	2020
السعودية	4.5	-9.2	-5.9	-4.5	-12.6
الإمارات	6.1	-2	2	-0.8	-11.1
البحرين	-2.9	-14.2	-11.9	-10.6	-15.7
الكويت	25.4	6.3	9	4.8	-11.3
عُمان	4.9	-14	-7.9	-7	-16.9
قطر	9.2	-2.9	5.2	4.1	5.2
العراق	-	-1.6	7.9	-0.8	-22.3
الجزائر	0.8	-8.6	-6.9	-9.3	-20

المصدر: المرجع نفسه.

أقل المتضررين. وعلى الرغم من ذلك، دعا أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، إلى ضرورة تنفيذ إصلاحات جذرية لمواجهة تقلبات أسعار النفط تشمل تقليص الإنفاق العام بنحو 30 في المئة⁽⁵⁵⁾، وانتقال قطر إلى مرحلة جديدة لا تعتمد فيها على النفط والغاز، وإنما على تنويع مصادر النمو الاقتصادي. ويمكننا ملاحظة أن دول مجلس التعاون ستأثر في هذه الأزمة أكثر من سابقها، وقد دفعت هذه الظروف حكوماتها إلى اتخاذ إجراءات فورية للحد من تأثير أزمة انهيار أسعار النفط وتفشي الفيروس.

وبادرت السعودية في أيار/ مايو 2020 إلى فرض العديد من الإجراءات التقشفية بغرض خفض الإنفاق، وزادت ضريبة القيمة المضافة VAT على السلع والخدمات من 5 إلى 15 في المئة، كما رفعت مصادر الإيرادات الضريبية (الرسوم على الإقامة، والاستقدام والكفالة ... إلخ) وقامت بإلغاء بدل شهري تبلغ قيمته تقريباً 266 دولاراً، كان العاملون السعوديون في الدولة يحصلون عليه تحت مسمى «بدل غلاء المعيشة»، هذا فضلاً عن عدد من الإجراءات

55 "أمير قطر: مواجهة وباء كورونا تتطلب أقصى درجات التعاون الدولي"، العربي الجديد، 2020/4/23، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/2YiOsNB>

التشفية الأخرى التي تتعلق بالمزايا المالية المدفوعة للموظفين والمقاولين، ويُتوقع كذلك أن يقل حجم دعم السلع والخدمات المقدم من الدولة⁽⁵⁶⁾.

أما في الكويت، فقد دعا أميرها الشيخ صباح الأحمد إلى مراجعة نهج ونمط حياة الكويتيين اليومية وترشيد استغلال موارد البلاد، وطلب من الحكومة ومجلس الأمة العمل من أجل «تطوير برنامج يرشد الإنفاق الحكومي ويضع الخطط لتقليل الاعتماد على مورد واحد»⁽⁵⁷⁾. وقد أدى ذلك إلى إعادة دراسة المشاريع التي تنفذها الحكومة، وتأجيل تنفيذ بعضها. كما أعلنت الحكومة عن تخفيض نحو 20 في المئة في موازنة الوزارات والهيئات، إلى جانب إعادة النظر في مشتريات الحكومة وترشيدها⁽⁵⁸⁾.

وعلى المنوال نفسه، أقرت سلطنة عُمان مجموعة من التخفيضات على الإنفاق الحكومي في أيار/ مايو 2020 شملت تقليصًا بنسبة 5 في المئة من ميزانية الأجهزة الحكومية والقوات المسلحة، وقدرت وزارة المالية العُمانية أن تكلفة الإجراءات المتخذة للتعامل مع الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي تواجهه السلطنة تتجاوز 3.4 مليارات دولار أميركي⁽⁵⁹⁾. ويُعد هذا التخفيض الثالث من نوعه بعد تخفيضين متتاليين على موازنة العام الجاري أقرتهما الحكومة العمانية في آذار/ مارس ونيسان/ أبريل، بواقع 5 في المئة لكل منهما، بغرض مواجهة انهيار أسعار النفط وتفشي الفيروس⁽⁶⁰⁾.

وفي البحرين، وهي التي رسمت خطتها للوصول إلى نقطة التوازن بين الإيرادات والنفقات عام 2022، بعد حصولها على دعم بقيمة 10 مليارات دولار أميركي من السعودية والإمارات والكويت، اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات القاسية، من بينها خفض الإنفاق الحكومي والمصاريف التشغيلية للوزارات والجهات الحكومية بنحو 30 في المئة⁽⁶¹⁾.

أما في الإمارات، فقد خفضت إمارة دبي في نيسان/ أبريل 2020 إنفاقها الرأسمالي إلى النصف، وقلّصت النفقات الإدارية الحكومية بنسبة 20 في المئة، وأوقفت التعيينات الجديدة،

56 "نيويورك تايمز: أعلام السعودية الكبرى تصطدم بحدار كورونا وأسعار النفط"، الجزيرة نت، 2020/5/17، شوهد في 2020/5/23، في: <https://bit.ly/3cXvjfF>

57 "أمير الكويت: نواجه تحديًا غير مسبوق ويجب تقليل الاعتماد على الغير في أعماقنا"، الجزيرة نت، 2020/5/9، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/36CrHXq>

58 محمد أبو رزق، "إجراءات التقشف في دول الخليج، مستدامة أم مؤقتة؟"، الخليج أون لاين، 2020/5/14، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/2M6aqfU>

59 أحمد إلهامي، "وزير: أثر الإجراءات الاقتصادية العمانية يفوق 3.4 مليار دولار"، رويترز، 2020/5/13، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/2ZKlquu>

60 أشرف كمال، "كورونا" يزيد معاناة عُمان المالية.. كيف ستغلب عليها؟"، الخليج أون لاين، 2020/5/15، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/3d7MfjT>

61 عاصم البعيني، "كيف تواجه البحرين صدمتي كورونا والنفط؟ الأناظر ستظل متجهة إلى كيفية التعامل مع برنامج التوازن المالي"، أولًا، 2020/5/17، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/3emhml>

وعلقت العمل في العديد من المشاريع التي لم تبدأ، وذلك حتى إشعار آخر، فضلاً عن منع أي زيادات في الإتفاق على مشاريع البناء الجارية⁽⁶²⁾.

وبالنسبة إلى العراق، فقد تحركت تحت وطأة انخفاض أسعار النفط وتفشي الفيروس نحو دول مجلس التعاون طلباً للمساعدة. فطلب من الكويت تأجيل دفع نحو 3 مليارات دولار أميركي مستحقة على العراق كتعويضات من فترة الغزو عام 1990. وأرسلت الحكومة العراقية الجديدة برئاسة مصطفى الكاظمي، وزير المالية علي علاوي في جولة إلى دول المجلس طلباً للعون في دفع رواتب الموظفين الحكوميين العراقيين⁽⁶³⁾.

وعمدت الحكومة الجزائرية إلى تنفيذ خطة تقشفية جديدة، تضمنت مزيداً من تخفيض نفقات الدولة من 30 في المئة إلى 50 في المئة، وتجميد العديد من المشاريع الحكومية القائمة، ووقف التصديق على نفقات المشاريع التي لم تبدأ بعد⁽⁶⁴⁾.

وفي الحويلة، تلقت الدول العربية المنتجة للنفط ضربة مزدوجة بسبب تزامن انخفاض أسعار النفط مع الإغلاق الذي سببه تفشي فيروس كورونا على النشاط الاقتصادي الدولي، انعكست على مواردها المالية. وقد أدى ذلك إلى خفض الإنفاق العام والحدّ من التوسع في استثماراتها الداخلية والخارجية. ولا يتوقع أن تتغلب هذه الدول على الآثار السلبية التي خلفتها هذه الضربة المزدوجة على اقتصاداتها في المدى القصير ومن دون تغييرات بنيوية في اقتصاداتها وتنوع مصادر دخلها غير النفطية في ضوء استمرار انخفاض الطلب العالمي على النفط، ومن ثم استمرار تدني أسعاره.

رابعاً: تداعيات جائحة فيروس كورونا على تحويلات المغتربين

لم يبق جانبٌ من جوانب الحياة الاقتصادية إلا وشملته تداعيات جائحة فيروس كورونا، حتى رسمت ملامح أزمة وصفتها كريستالينا جورجييفا Kristalina Georgieva، رئيسة صندوق النقد الدولي، بأنها «الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي»⁽⁶⁵⁾، ومن بين هذه التداعيات ما مس بتحويلات المغتربين من البلدان العربية.

وأشار **موجز الهجرة والتنمية** الصادر عن البنك الدولي في نيسان/أبريل 2020 إلى أن الجائحة من الممكن أن تساهم في خفض تحويلات العمالة المهاجرة لبلدان منطقة الشرق الأوسط

62 عبد الهادي الرمحي ويوسف سابا ووفيدف باربوشيا، "دبي تبليغ الهيئات الحكومية بخفض الإنفاق وتجميد التوظيف"، رويترز، 2020/4/9، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/3ccpEdP>

63 "بعد انهيار أسعار النفط.. صحيفة: العراق يلجأ لجيرانه العرب لحل أزمته الاقتصادية"، **الحرة**، 2020/5/25، شوهد في 2020/5/27، في: <https://arbne.ws/2M4wtDQ>

64 أحمد حاتم، "كورونا.. ميزانيات الدول العربية على موعد مع شهور عجاف (تقرير): تقشف وضرائب وفرض رسوم للتغلب على الخسائر التي تكبدها ميزانيات دول المنطقة"، **وكالة الأناضول**، 2020/5/15، شوهد في 2020/5/27، في: <https://bit.ly/36ABLQL>

65 "Coronavirus: Worst Economic Crisis Since 1930s Depression, IMF Says," **BBC**, 9/4/2020, accessed on 31/5/2020, at: <https://bbc.in/2MfQGh2>

وشمال أفريقيا بنسبة 19.6 في المئة لتصل إلى 47 مليار دولار أميركي في عام 2020، بعد نمو بلغ 2.6 في المئة في 2019، كما هو موضح في الجدول (8)⁽⁶⁶⁾.

ويتوقع أن تترتب على هذا الانخفاض جملة من الآثار السلبية، إضافة إلى ما هو قائم من معوقات هيكلية تعانيها بالفعل الاقتصادات العربية، وخصوصاً اضطراب أسعار الصرف، وتآكل الاحتياطي النقدي، وانخفاض الاستثمارات.

1. مصر: تفاقم الأزمة

على الرغم من أن الاقتصاد المصري لم يستشعر آثار الانخفاض في تحويلات العاملين المغتربين حتى آذار/ مارس 2020، فإن تقديراتٍ دوليةٍ تشير إلى انخفاض قياسي بلغ 2.3 مليار دولار أميركي في الربع الثاني من عام 2020⁽⁶⁷⁾. وكانت تحويلات العاملين المغتربين المصريين تضاعفت في العقد المنصرم، وصعد ترتيب مصر ضمن قائمة الدول العشر الأكثر تلقياً لتحويلات العاملين في العالم؛ فبعدما كانت في المركز الثامن عالمياً في عام 2010، بتحويلات قدرها 12.5 مليار دولار أميركي، بلغت التحويلات نحو 26.8 مليار دولار أميركي في عام 2019⁽⁶⁸⁾؛ وفي عام 2018 بلغت أعلى مستوى بقيمة 29 مليار دولار أميركي، لتحتل مصر المركز الخامس عالمياً بعد الهند والصين والمكسيك والفلبين⁽⁶⁹⁾.

وبفعل الجائحة، قدّر البنك الدولي تراجعاً في التحويلات بمقدار 21.5 في المئة خلال عام 2020 وودعه، مع حصول بعض التعافي في نهاية العام، إلا أن التحويلات لن تعود إلى مستوياتها السابقة قريباً. فهذا أمر يفترض تمكّن المصريين من العودة إلى أعمالهم في بلدان الاستقبال، وبالأعداد ونوعية الوظائف نفسها، وهو ما تنفيه حقائق تتعلق باقتصادات دول الخليج العربية، بوصفها أكبر مستقبلي العمالة المصرية. فتراجع الطلب على العمالة بدأ يظهر في الاقتصادات الخليجية قبل أزمة فيروس كورونا المستجد، والأشدّ تأثراً به هو العمالة المصرية التي تأتي من حيث العدد في المرتبة الثانية بعد عمالة شبه القارة

66 يتوقع البنك "أن تتخفف تدفقات التحويلات في جميع المناطق التي تعمل فيها مجموعة البنك الدولي، لا سيما في أوروبا وآسيا الوسطى (27.5%)، تليها أفريقيا جنوب الصحراء (23.1%)، وجنوب آسيا (22.1%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (19.6%)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (19.3%) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (13%)". ينظر: البنك الدولي، "البنك الدولي يتوقع أكبر تراجع في التحويلات في التاريخ الحديث"، 2020/4/22، شوهد في 2020/6/1، في: <https://bit.ly/36NX6q0>

67 Organization for Economic Co-operation and Development, "COVID-19 Crisis Response In MENA Countries," 29/4/2020, accessed on 30/5/2020, at: <https://bit.ly/3ccyR68>

68 The World Bank, "Personal Remittances, Received (Current US\$) - Egypt, Arab Rep," accessed on 29/5/2020, at: <https://bit.ly/3gE290T>

69 Marie McAuliffe & Binod Khadria (eds.), *World Migration Report 2020* (Geneva: International Organization for Migration, 2019), p. 36, accessed on 30/5/2020, at: <https://bit.ly/2Bjh54r>

الجدول (8)

تحويلات المغتربين إلى البلدان العربية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي (بملايين الدولارات)

نسبة عام (2019)	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	الدولة
8.9	26791	25516	24737	18590	18325	19570	17833	19236	14324	مصر
1.4	425	425	213	153	151	507	620	596	824	السودان
1.0	1792	1792	1792	1989	1997	2452	210	215	203	الجزائر
5.6	6735	6919	6823	6383	6904	7789	6882	6508	7256	المغرب
12.7	7467	6940	7062	7606	7481	7191	7567	6671	6878	لبنان
10.2	4510	4470	4432	4375	5348	6370	5343	3848	3684	الأردن
-	-	-	-	-	-	-	-	-	1623	سورية
0.3	744	742	1088	986	1004	729	727	271	223	العراق
16.9 (2018)	2383	2482	2143	2095	1826	1805	1499	1737	1142	فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)

المصدر:

The World Bank, "Personal Remittances, Received (Current US\$) - Iraq, Algeria, Morocco, Sudan, Egypt, Arab Rep., West Bank and Gaza, Syrian Arab Republic, Jordan, Lebanon," accessed on 27/5/2020, at: <https://bit.ly/2XhVQIH>

الهندية⁽⁷⁰⁾. علاوة على ذلك، يدفع الاضطراب الذي أصاب أسعار النفط عبر السنوات الماضية، والذي بلغ أوجَه مطلع عام 2020، إلى تقليص المالية العامة في بلدان الخليج العربية، وبما يحذّ من الاستثمارات في العديد من القطاعات، ويُتوقَّع تسريح المزيد من العمالة في إثر الجائحة التي فاقت من الضغط على هذه الاقتصادات.

ينبّه تقرير صادر عن معهد التخطيط القومي بمصر إلى أن آثار انخفاض التحويلات ستعكس بحدّة على وضعية الفقر ومعدلات البطالة؛ إذ إن كثيراً من الأسر تعتمد بشدّة على تحويلات أبنائها في الخارج، وفي ظل الانخفاض باتت معرضة لمزيد من الضغوط المعيشية. ويقدر المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء أن يراوح انخفاض دخل الأسر الفقيرة في مصر بين

70 كانت شعبة إلحاق العمالة في الخارج بغرفة القاهرة التجارية قد قدرت عدد العاملين العائدين بنحو 500 ألف عامل، نصفهم عادوا من السعودية وحدها. ينظر: محمود صدقي، "بعد ازدياد أعداد العائدين من الخليج.. هذه هي بدائل المصريين للعمل في الخارج"، الجزيرة نت، 2019/11/27، شوهد في 2020/5/29، في: <https://bit.ly/2TUH1JT>

11.5 و14.5 في المئة، وبعض من أسباب ذلك هو انخفاض التحويلات، نتيجة فقدان العاملين المغتربين وظائفهم، الذي قد يفاقم بعودتهم مشكلة البطالة الداخلية. وتقدر وزارة التخطيط في مصر فقدان سوق العمل 824 ألف وظيفة، وربما تصل إلى 1.2 مليون وظيفة إذا ما استمرت الجائحة إلى نهاية عام 2020. هذا من دون حساب من يجب استيعابهم من العمالة العائدة من الخارج بسبب الجائحة⁽⁷¹⁾.

2. الجزائر: إعاقة مزدوجة

بلغت تحويلات المغتربين الجزائريين 1.7 مليار دولار أميركي في عام 2019⁽⁷²⁾، أي ما نسبته 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتأتي النسبة الغالبة من هذه التحويلات من فرنسا، التي مثلت في عام 2017 ما نسبته 81 في المئة من إجمالي تحويلات الجزائريين⁽⁷³⁾. والحال أن فرنسا قد دخلت ركودًا اقتصاديًا يعد الأسوأ منذ الحرب العالمية الثانية، ويتوقع أن ينخفض ناتجها المحلي الإجمالي بسبب الإغلاق الاقتصادي بنسبة 6 في المئة⁽⁷⁴⁾، وسينعكس ذلك على سوق العمل⁽⁷⁵⁾، وسوف تظهر الارتدادات على أوضاع المغتربين الجزائريين فيها⁽⁷⁶⁾.

وفي كل الأحوال ينبغي التعامل بحذر مع الإحصاءات الصادرة عن بعض البنوك والشركات المختصة بالتحويلات، فإنها لا تعبر عن القيمة الفعلية لتدفق التحويلات إلى الجزائر، ولا سيما في ظل عدم وجود أرقام رسمية عن تلك التحويلات. ويرجع ذلك إلى أن المغتربين لا يفضلون الطرق الرسمية، بسبب ما يتخللها من صعوبات بيروقراطية، ومنها توفير مستند عن مصدر المال المحوّل، وحصص تسليم الحوالات بالعملة المحلية وحدها⁽⁷⁷⁾، إضافة إلى ارتفاع الرسوم الحكومية على التحويلات، بحكم الشراكة الحصرية بين مؤسسة البريد في الجزائر وشركات تحويل الأموال⁽⁷⁸⁾.

71 أحمد محمد سليمان، "التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري"، معهد التخطيط القومي، سلسلة أوراق السياسات (أيار/ مايو 2020)، شوهد في 2020/6/1، في: <https://bit.ly/3dmRXb8>

72 The World Bank, "Personal Remittances, Received (Current US\$) – Algeria," accessed on 29/5/2020, at: <https://bit.ly/3ciDb3N>

73 The World Bank, "Personal Remittances, Received (% of GDP) – Algeria," accessed on 29/5/2020, at: <https://bit.ly/2TRxtxz>

74 "Analysis: How Bad will the Post-coronavirus Economic Shock be in France?" *The Local*, 13/4/2020, accessed on 29/5/2020, at: <https://bit.ly/2AqWdy>

75 "Coronavirus: The Measures France has Taken that Impact Workers," *The Local*, 26/3/2020, accessed on 29/5/2020, at: <https://bit.ly/2Xmt9up>

76 Ibid.

77 حمزة كحال، "الجزائر تتعثر في جذب أموال 7 ملايين مهاجر"، **العربي الجديد**، 2018/12/31، شوهد في 2020/5/29، في: <https://bit.ly/2ZVcsYq>

78 فاتح ع، "البنك العالمي حول الهجرة يكشف: هذه قيمة تحويلات 'الدوفيز' المنتظرة من المغتربين إلى الجزائر"، **الشرق**، 2018/12/10، شوهد في 2020/5/30، في: <https://bit.ly/2AlipDs>

3. فلسطين: انحسار تحويلات الشتات وضغوط الاحتلال

يشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن ما يقارب سبعة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات، يقطن غالبيتهم في البلدان العربية⁽⁷⁹⁾. وتحتل تحويلات اللاجئين والمهاجرين منهم من الضفة الغربية وقطاع غزة أهمية كبيرة في ظل سياسات التضيق الاقتصادي التي يعتمد عليها الاحتلال الإسرائيلي، حتى باتت مصدرًا رئيسًا للدخل. أسهمت التحويلات التي بلغت في عام 2019 ما قيمته 2.4 مليار دولار أميركي، بمقدار 17 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة⁽⁸⁰⁾، مقارنة بـ 2.1 مليار دولار أميركي في عام 2018، ما يجعلها الأولى عربيًا من حيث نسبة التحويلات إلى الناتج الإجمالي المحلي⁽⁸¹⁾.

وتأتي النسب الأكبر من تحويلات العاملين المقيمين في دول الخليج العربية، تليها الولايات المتحدة الأميركية ثم دول الاتحاد الأوروبي⁽⁸²⁾، وتقع هذه البلدان ضمن البلدان المتضررة اقتصاديًا من جراء جائحة فيروس كورونا، والمتزامنة مع انهيار أسعار النفط. والملاحظ أن العاملين في هذه البلدان قد اعترضت تحويلاتهم معوقاتٍ وقيود متنوعة؛ فمثلًا، انخفاض أسعار النفط في السعودية وتداعيات إجراءات الإغلاق دفعًا إلى فرض إجراءات انكماشية أثرت بشدة في سوق العمل وخفضت من عدد الوظائف، هذا بخلاف زيادة ضريبة القيمة المضافة بمقدار ثلاثة أضعاف، ما أثر بشدة في قدرات العاملين المالية⁽⁸³⁾.

4. لبنان: مأزق يستفحل في غياب التحويلات

يحتل لبنان المرتبة الثانية والعشرين عالميًا على قائمة الدول الأكثر استقباليًا لتحويلات المغتربين، بعدما تجاوزت تحويلات مغتريه 7.4 مليارات دولار أميركي، أي ما نسبته 12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019، وبزيادة قاربت 500 مليون دولار أميركي عن تحويلات عام 2018⁽⁸⁴⁾. وقد كان صندوق النقد الدولي قد تنبأ بانكماش الاقتصاد اللبناني

79 "د. عوض تستعرض أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2019"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019/12/31، شوهد في <https://bit.ly/3gF0PuM>، في: 2020/6/1

80 The World Bank, "Personal Remittances, Received (% Of GDP)- West Bank and Gaza," accessed on 28/5/2020, at: <https://bit.ly/2XfqXVf>

81 "التقرير السنوي 2018"، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية (حزيران/ يونيو 2019)، شوهد في 2020/6/16، في: <https://bit.ly/30KZywu>

82 "حوالات ووظائف الفلسطينيين بالخليج قد تتأثر بسبب النفط"، اقتصاد فلسطين، 2016/2/4، شوهد في 2020/6/16، في: <https://bit.ly/30N9OVh>

83 Marwa Rashad & Davide Barbuscia, "Saudi Triples VAT Rate in Austerity Push to Counter Oil Slump, Virus," *Reuters*, 11/5/2020, accessed on 28/5/2020, at: <https://reut.rs/2zBRhjC>

84 The World Bank, "Personal Remittances, Received (Current US\$) – Lebanon," accessed on 30/5/2020, at: <https://bit.ly/3djMaDc>

بنسبة 12 في المئة بسبب تداعيات جائحة فيروس كورونا⁽⁸⁵⁾. وتمثل تحويلات المغتربين إلى لبنان نافذة أمان لشريحة واسعة من المجتمع، ويخشى أن يمسّ انخفاضها بالأسر المتوسطة والفقيرة، التي تعتمد على التحويلات مصدرًا أساسيًا للدخل، أو مصدرًا مكملًا للدخل لا يمكنها الاستغناء عنه. وكانت أزمة سعر الصرف وفقدان الثقة بالمدفوعات أدت إلى انخفاض التحويلات قبل أن تضرب الجائحة. ومن المرجح أن تنخفض التحويلات، خصوصًا الواردة من دول الخليج العربية وأوروبا والأميركتين، بسبب تقلص فرص العمل وانخفاض النشاط الاقتصادي الذي فرضته مواجهة الجائحة. وتزامن ذلك كله مع دخول لبنان في أزمة مالية - اقتصادية بنيوية، تمثلت في عجزه عن تسديد ديونه، وبدء مفاوضات مع صندوق النقد الدولي، إذ أعلن رسميًا في 7 آذار/ مارس 2020 أنّ الدين العام اللبناني الداخلي والخارجي تجاوز 90 مليار دولار؛ أي ما يعادل 170 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁸⁶⁾.

5. سورية: بين مطرقة الحرب وسندان جائحة فيروس كورونا

تفاوتت التقديرات بشدة في حصر عدد العاملين السوريين في الخارج⁽⁸⁷⁾، وقد أسفرت تبعات الصراع في سورية عن خروج ما يزيد على 6 ملايين سوري من وطنهم، وتتركز غالبيتهم في تركيا ولبنان والأردن. وهؤلاء المهاجرون والمغتربون ومعهم اللاجئون هم المصدر الأساسي للتحويلات التي بلغت قيمتها في عام 2019 ما يناهز 1.6 مليار دولار أميركي على الأقل، إذ يصعب تقدير قيمة التحويلات غير المنظورة التي تجري بطرق يصعب رصدها، من أبرزها النقل باليد أو عبر مكاتب تحويل غير نظامية. ومن المرجح أن تنخفض التحويلات، خصوصًا الواردة من بلدان دول الخليج العربية وتركيا، بسبب المعوقات الاقتصادية التي فرضتها مواجهة الجائحة. يضاف إلى ذلك التحويلات الخارجية المتعددة المصادر بسبب الحرب، سواء أكانت منظمات أم دولاً أم وكالات دولية غير حكومية التي لا توجد إحصاءات دقيقة حولها، لكنها تقدر بمليارات الدولارات. ويدخل في ذلك تحويلات المنظمات والوكالات الإغاثية التابعة للأمم المتحدة. وتشير الأرقام إلى أن سورية قد تلقت خلال سنوات الحرب حتى أواخر عام 2018 نحو 40 مليار دولار من الهيئات التابعة للأمم المتحدة وحدها⁽⁸⁸⁾.

85 Bassem Mroue, "IMF Projects Lebanon's Economy will Shrink 12% in 2020," *ABC News*, 14/4/2020, accessed on 27/5/2020, at: <https://abcn.ws/2Ttno5l>

86 "رئيس حكومة لبنان: الأموال تبخرت منذ أشهر وبإشرنا التواصل مع صندوق النقد"، *العربي الجديد*، 2020/4/16، شوهد في 2020/6/17، في: <https://bit.ly/37BIR8h>؛ "رئيس الحكومة اللبنانية يعلن تعليق دفع ديون لبنان"، *رويترز*، 2020/3/7، شوهد في 2020/6/17، في: <https://bit.ly/37EdQAM>

87 قدرت وزارة السياحة السورية في عام 2010 عدد المغتربين السوريين بما يقارب 20 مليون شخصًا، في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن عددهم لم يتجاوز 10 ملايين، تركزت أعدادهم في أميركا اللاتينية، يليها الخليج العربي، ثم أميركا وكندا. ينظر: "وزارة السياحة: 20 مليون مغترب سوري حول العالم"، *عنب بلدي*، 2018/5/16، شوهد في 2020/5/30، في: <https://bit.ly/2ZSUNk1>

88 مراسلة جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2019 بين المركز والأستاذ علي الزعتر، الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية ومنسق نشاطات الأمم المتحدة في سورية حتى أواخر عام 2019، وفق جدول تفصيلي.

وقد جعل الترددي الاقتصادي المستمر وانهيار القدرة الشرائية لسكان الداخل السوري من التحويلات طوق النجاة الرئيس لإعالة أسر المغتربين في الداخل السوري. وفي ضوء نسب بطالة تفوق 50 في المئة بحسب منظمة العمل الدولية⁽⁸⁹⁾، ووجود ما نسبته 83 في المئة من المجتمع يعيشون تحت خط الفقر بحسب بيانات الأمم المتحدة⁽⁹⁰⁾، فإن حوالات المغتربين باتت على قدر كبير من الأهمية للقطاعات الأكثر فقراً.

ومع تبعات انهيار الاقتصاد وتراجع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي، توجه السوريون إلى تفضيل القنوات غير الرسمية لتحويل الأموال، وغالباً ما تكون الطريقة المفضلة هي إرسال الأموال مع المسافرين إلى سورية، أو عن طريق الوسطاء غير الرسميين في السوق السوداء، وثمة بُعد آخر متعلق بالوضع الأمني، إذ دأب قطاع من السوريين في الخارج إرسال الأموال مع أقارب ووسطاء غير رسميين خشية المصادرة، وتجنباً لأي ملاحظة أمنية لذويهم في الداخل. وخلاصة القول، ستؤثر جائحة فيروس كورونا على نحو بعيد في كل أشكال هذه التحويلات، وتترك من ثم آثاراً واضحة في أوضاع السوريين في الداخل.

6. الأردن: انعكاسات سلبية من جراء انكماش الاقتصادات الخليجية

يقدّر عدد المغتربين الأردنيين في الخارج بنحو 800 ألف شخص⁽⁹¹⁾ يعمل أكثر من ثلثهم في بلدان الخليج العربية⁽⁹²⁾، وتسهم تحويلاتهم المالية بما يقدر بـ 4.5 مليارات دولار أميركي، أي ما نسبته 10.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁹³⁾. وهذه النسب يعود لها الأثر الإيجابي والفعال في الحد من الفقر في الأردن، وتنعكس إيجاباً على مؤشرات التوظيف والنمو الاقتصادي، إضافة إلى دعم الاحتياطي النقدي⁽⁹⁴⁾. والخشية ماثلة في ضوء التوقع أن تراجع التحويلات، وذلك قياساً على ما سببته الأزمة المالية العالمية عام 2008 من تراجع في النمو الاقتصادي الأردني في إثر انعكاس الأزمة على الاقتصادات الخليجية⁽⁹⁵⁾. وتشير التوقعات

89 "منظمة العمل الدولية من 50 - 70% نسبة البطالة في سورية والمركزي للإحصاء: 214 ألف شاب عاطل عن العمل"، أخبار الصناعة السورية، 2019/7/22، شوهد في 2020/5/30، في: <https://bit.ly/36L3U7N>

90 "الأمم المتحدة: 80% من السوريين تحت خط الفقر"، العربي الجديد، 2019/3/2، شوهد في 2020/6/1، في: <https://bit.ly/2TZ6HFF>

91 "المغتربون الأردنيون: الفرصة والتحدى"، منتدى الاستراتيجيات الأردني (آذار/ مارس 2017)، شوهد في 2020/6/1، في: <https://bit.ly/3cjAn6g>

92 رهام علي، "ارتفاع حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بـ 0.9 بالمئة"، وكالة الأناضول، 2020/1/30، شوهد في 2020/5/29، في: <https://bit.ly/3ckevebd>

93 The World Bank, "Personal Remittances, Received (Current US\$) – Jordan," accessed on 30/5/2020, at: <https://bit.ly/3cpKHT>

94 "The Economics of Jordanian Remittances: Some Issues we Should be Happy about & Enhance," Jordan Strategy Forum (March 2018), accessed on 1/6/2020, at: <https://bit.ly/2MfOqRI>

95 البنك الدولي، منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المملكة الأردنية الهاشمية: تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، الدراسة التشخيصية المنهجية عن الأردن (شباط/ فبراير 2016)، شوهد في 2020/6/1، في: <https://bit.ly/2yRjHFO>

الحالية إلى انخفاض التحويلات بنسبة تقدر بـ 5.4 في المئة خلال الربع الأول من عام 2020⁽⁹⁶⁾، ويعود ذلك أساساً إلى آثار الجائحة في الاقتصاد السعودي، وهو الذي يستوعب ثلث العمالة الخارجية من الأردن. هذه التوقعات المتشائمة التي تنذر بخفض تحويلات المغتربين الأردنيين على نحو حاد في الربعين الثاني والثالث من عام 2020، تضع الأردن على قائمة أكثر البلدان العربية تضرراً من حيث انخفاض تحويلات المغتربين⁽⁹⁷⁾.

7. المغرب: الانكماش الأوروبي يصيب الفقراء

تأتي المساهمة الأكبر في تحويلات المغتربين إلى المملكة المغربية من جاليتها الكبيرة المهاجرة إلى أوروبا، التي تساهم بما يعادل 55 في المئة من إجمالي تحويلات مغتربيها الواردة إلى الاقتصاد المغربي⁽⁹⁸⁾. وقد بلغت هذه التحويلات في عام 2019 ما قيمته 6.7 مليارات دولار أميركي، أي ما نسبته 5.6 من الناتج المحلي الإجمالي. وهو ما يضع المغرب في المرتبة الثالثة أفريقياً وعربياً بوصفه أكبر متلقٍ لتحويلات المغتربين⁽⁹⁹⁾. واللافت أن نسبة تدفق أموال الاستثمار في المغرب قد ارتفعت بنسبة 7.5 في المئة في الربع الأول من عام 2020 عمّا كانت عليه في الربع الأول من عام 2019، في حين انخفضت تحويلات المغتربين في الربع الأول من عام 2020 بنسبة 4.7 في المئة مقارنة بالربع الأول من عام 2019⁽¹⁰⁰⁾، أي إن انخفاض التحويلات قد بدأ مبكراً مع تفشي فيروس كورونا، ويعود ذلك إلى تركّز المصدر الأكبر لتحويلات المغتربين المغاربة في الدول الأوروبية، وهي التي انكشمت بحدة نتيجة إجراءات الإغلاق، وفقدان قطاعات واسعة من العمالة المهاجرة وظائفها.

ويصيب انخفاض تحويلات العمالة المغربية المغتربة القدرة الشرائية للأسرة المغربية، ولا سيما الأسر الريفية. فهذه التحويلات هي شبكة أمانها الأولى ضد الفقر. وتظهر الدراسات أن احتمالية الفقر تنخفض بنسبة 11.3 في المئة لدى الأسر الريفية التي تتلقى تحويلات من المغتربين، بينما تتخفّض الاحتمالية بنسبة 3 في المئة في الأسر الحضرية⁽¹⁰¹⁾. وإضافة إلى ما

96 "34% من دخل الأسر السنوي في الأردن يعتمد على تحويلات المغتربين"، عمان نت، 2020/6/16، شوهد في 2020/6/16، في: <https://bit.ly/37yEBq4>

97 Paul Cochrane, "Coronavirus: Egypt, Lebanon, Jordan Suffer Economic Pain Amid Falling Remittances," *Middle East Eye*, 16/4/2020, accessed on 29/4/2020, at: <https://bit.ly/3cXA7v7>

98 يوسف الأخضر، "كورونا" يُخفّض التحويلات المالية لمغاربة الخارج بـ 18 في المائة"، **هسبريس**، 2020/4/23، شوهد في 2020/5/30، في: <https://bit.ly/3e7zNtG>

99 The World Bank, "Personal Remittances, Received (Current US\$) – Morocco," accessed on 30/5/2020, at: <https://bit.ly/2LRK815>

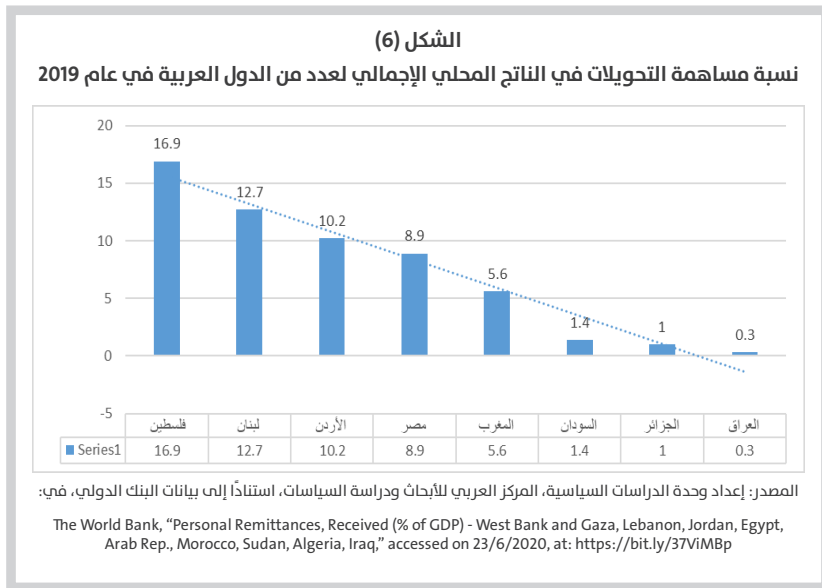
100 Hamza Guessous, "Morocco Records Increase in Trade Deficit and FDI, Fall in Remittances," *Morocco World News*, 30/4/2020, at: <https://bit.ly/2XnrUVJ>

101 Bouoiyour Jamal & Miftah Amal, "The Impact of Migrant Workers' Remittances on the Living Standards of Families in Morocco: A Propensity Score Matching Approach," *Migration Letters*, vol. 12, no. 1 (January 2015), pp. 13-27, accessed on 1/6/2020, at: <https://bit.ly/2M14Z21>

تؤدي تحويلات المغتربين من دور دائم ومهم في تخفيف نسبة الفقر، فإنها تتجاوز ذلك إلى استثمارات في مشاريع اجتماعية واقتصادية يُعين بها المغتربون مناطقهم المحلية⁽¹⁰²⁾، وهو ما ينعكس على المستوى المعيشي للأسرة المغربية وقدرتها على الإنفاق.

وفي الحصيلة، تلقت الاقتصادات العربية المصدرة للعمالة ضربة كبيرة نتيجة جائحة فيروس كورونا التي ألحقت ضرراً بالغاً بفرض عمل المغتربين وتحويلاتهم. وتشير المعطيات إلى أن تحويلات العمالة العربية المغتربة سوف تهبط من 62 مليار دولار أميركي في عام 2019 إلى ما دون 47 مليار دولار أميركي (ينظر الشكل 6).

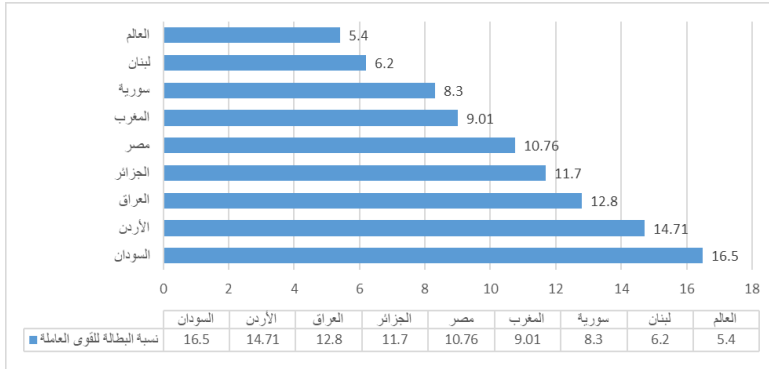
إن انخفاض التحويلات على النحو الذي تظهره التقارير، وفقدان قطاع من العاملين المغتربين وظائفهم، سيضغطان على سوق العمل الداخلية في البلدان العربية وسيدفعان بمعدلات البطالة إلى الارتفاع، إضافة إلى ما تشهده هذه الاقتصادات، في الأساس، من معدلات بطالة من بين الأعلى عالمياً، بمتوسط بلغ نحو 10 في المئة في عام 2018، أي ما يقارب ضعف المتوسط العالمي (الشكل 7)⁽¹⁰³⁾.



102 Lahcen Achy, "Morocco's Experience With Poverty Reduction: Lessons for the Arab World," Carnegie Middle East Center, *Carnegie Papers*, no. 25 (December 2010), <https://bit.ly/3dcaUxc>

103 "البطالة في فلسطين"، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، شوهد في 2020/6/1، في: <https://bit.ly/3fGMDKX>

الشكل (7) نسبة البطالة إلى القوى العاملة في البلدان العربية المستقبلية لتحويلات المغتربين عام 2018



المصدر: إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، استناداً إلى بيانات البنك الدولي، في:

The World Bank, "Unemployment, Total (% of total labor force) (national estimate) - West Bank and Gaza, Sudan, Jordan, Iraq, Algeria, Egypt, Arab Rep., Morocco, Syrian Arab Republic, Lebanon," accessed on 23/6/2020, at: <https://bit.ly/2YtKamW>

خاتمة

تعدّ أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد واحدة من أسوأ الأزمات التي تعرضت لها الاقتصادات العربية على الإطلاق، متجاوزة بتداعياتها آثار الأزمة المالية العالمية عام 2008. وتهدد هذه الأزمة القطاعات الاقتصادية في جميع الدول العربية، بما فيها المصدرة للنفط. وتتضمن التبعات الاقتصادية للجائحة شلّ قطاعات اقتصادية حيوية، خاصة في مجال الخدمات، وخفض تحويلات المغتربين في شتى أنحاء العالم، التي تمثل نسبة ذات أهمية من الناتج المحلي الإجمالي لعدد غير قليل من الدول العربية، وانخفاض معدل الإعانات الدولية. وسوف تؤدي التبعات الاقتصادية إلى تهديد السلم الاجتماعي نتيجة لتزايد الفقر، وانغلاق الأفق في وجه ملايين الشباب الباحثين عن فرص العمل. وسوف يزداد الوضع سوءاً نتيجة ضعف الإمكانيات لدى أكثر الدول العربية وهشاشة سياساتها لمواجهة تداعيات الجائحة الاقتصادية، وقد تؤدي إلى حصول اضطرابات اجتماعية على نطاق واسع. وإذا ما استمرت التداعيات فترة طويلة من دون معالجة بسياسات اقتصادية اجتماعية وقراراتٍ سياسية تُشرك أوساطاً واسعة من النخبة والجمهور في معرفة الحقيقة وتحمل المسؤولية، فقد تتحول الجائحة إلى واحد من أخطر التهديدات التي تواجه الدول العربية منذ نشأة النظام الإقليمي العربي في فترة ما بين الحربين العالميتين.

المراجع

العربية

- البنك الدولي. أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الخليج: تنويع الأنشطة الاقتصادية من أجل مجلس تعاون خليجي مستدام وقادر على التكيف. (كانون الأول/ ديسمبر 2019). في: <https://bit.ly/37zeNKB>
- _____ . المملكة الأردنية الهاشمية: تشجيع إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك، الدراسة التشخيصية المنهجية عن الأردن. (شباط/ فبراير 2016). في: <https://bit.ly/2yRjHFO>
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2018. أوظيفي: صندوق النقد العربي، 2018.
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019. أوظيفي: صندوق النقد العربي، 2019.
- «التقرير السنوي 2018». دائرة الأبحاث والسياسة النقدية. سلطة النقد الفلسطينية (حزيران/ يونيو 2019). في: <https://bit.ly/30KZywu>
- «تقييم أثر تفشي فيروس كوفيد-19 على السياحة الدولية». منظمة السياحة العالمية. 2020/3/5. في: <https://bit.ly/3cgU4Mkk>
- حسن، محسن. «السياحة الدينية في العراق: الواقع والمأمول – دراسة وصفية». مركز البيان للدراسات والتخطيط. 2018/9/26. في: <https://bit.ly/2WX19x2>
- دليل الحد من الفقر من خلال السياحة. ط 2. جنيف: منظمة العمل الدولية، 2013. في: <https://bit.ly/3ebq4CI>
- «المغتربون الأردنيون: الفرصة والتحدي | آذار 2017». منتدى الاستراتيجيات الأردني (آذار/ مارس 2017). في: <https://bit.ly/3cjAn6g>
- صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. (نيسان/ أبريل 2020). في: <https://bit.ly/36y5fPr>
- «كيف عصفت جائحة كورونا بأسعار النفط؟ التداعيات على الدول العربية والاقتصاد العالمي». تقييم حالة. وحدة الدراسات السياسية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. 2020/4/29. في: <https://bit.ly/2Xq9184>

- «مذكرة إخبارية حول وضعية سوق الشغل خلال الفصل الأول من سنة 2020». المندوبية السامية للتخطيط (أيار/ مايو 2020). في: <https://bit.ly/3ckCwia>
- محمد، أحمد سليمان. «التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري». معهد التخطيط القومي. **سلسلة أوراق السياسات** (أيار/ مايو 2020). في: <https://bit.ly/3dmRXb8>
- المملكة الأردنية الهاشمية. دائرة الإحصاءات العامة. مديرية المسوح الأسرية. «خبر صحفي، الإحصاءات: 19% معدل البطالة خلال الربع الرابع من عام 2019». 2020/5/28. في: <https://bit.ly/303OESv>

الأجنبية

- “A Policy Framework for Responding to the COVID-19 Crisis.” International Labour Organization. *ILO Policy Brief on COVID-19*. 18/5/2020. at: <https://bit.ly/2M7Ewje>
- “COVID-19 Crisis Response in MENA Countries.” Organization for Economic Co-Operation and Development. 29/4/2020. at: <https://bit.ly/3ccyR68>
- “Covid-19: Labour Market Impact and Policy Response in the Arab States.” International Labour Organization (May 2020). at: <https://bit.ly/3eBrh6N>
- “EIA Forecasts U.S. Crude Oil Production to Fall in 2020 and 2021.” U.S. Energy Information Administration. *Today in Energy*. 14/5/2020. at: <https://bit.ly/30Pr1xi>
- “IHS Markit: Oil Markets Face Historic Surplus.” *Oil & Gas Journal*. 16/3/2020. at: <https://bit.ly/2A4uGMh>
- “Le Covid-19 et le monde du travail: Répercussions et réponses.” Organisation internationale du Travail. 18/3/2020. at: <https://bit.ly/2Asn3PN>
- “Observatoire de l’OIT: Le Covid-19 et le monde du travail. Deuxième édition: Estimations actualisées et analyses.” Organisation Internationale du Travail. 7/4/2020. at: <https://bit.ly/3ewx7Go>
- “Relief is Critical for Middle East Airlines as COVID-19 Impact Deepens.” International Air Transport Association. 23/4/2020. at: <https://bit.ly/2yvPJXO>

- “The Economics of Jordanian Remittances: Some Issues we Should be Happy About & Enhance.” Jordan Strategy Forum (March 2018). at: <https://bit.ly/2Mf0qRI>
- “Weekly Brent, OPEC Basket, and WTI Crude Oil Prices from December 30, 2019 to May 18, 2020.” *Statista*. at: <https://bit.ly/2XvJqvB>
- Achy, Lahcen. “Morocco’s Experience with Poverty Reduction: Lessons for the Arab World.” Carnegie Middle East Center. *Carnegie Papers*. no. 25 (December 2010). <https://bit.ly/3dcaUxc>
- Azour, Jihad. “Covid-19 Pandemic and the Middle East and Central Asia: Region Facing Dual Shock.” International Monetary Fund. *IMF Blog*. 23/3/2020. at: <https://bit.ly/3cg1DCR>
- Jamal, Bouoiyour & Miftah Amal. “The Impact of Migrant Workers’ Remittances on the Living Standards of Families in Morocco: A Propensity Score Matching Approach. *Migration Letters*.” *Migration Letters*. vol. 12, no. 1 (January 2015).
- Lee, Ayoung & Joonmo Cho. “The Impact of Epidemics on Labor Market: Identifying Victims of the Middle East Respiratory Syndrome in the Korean Labour Market.” *International Journal for Equity in Health*. vol. 15, no. 196 (December 2016).
- McAuliffe, Marie & Binod Khadria (eds.). *World Migration Report 2020*. Geneva: International Organization for Migration, 2019. at: <https://bit.ly/2Bjh54r>
- The World Bank. “Personal Remittances, Received (% of GDP) – Algeria.” at: <https://bit.ly/2TRxtzh>
- _____. “Personal Remittances, Received (% of GDP)- West Bank and Gaza.” at: <https://bit.ly/2XfqXVf>
- _____. “Personal Remittances, Received (Current US\$) – Algeria.” at: <https://bit.ly/3ciDb3N>
- The World Bank. “Personal Remittances, Received (current US\$) - Egypt, Arab Rep.” at: <https://bit.ly/3gE290T>



- _____ . “Personal Remittances, Received (Current US\$) - Iraq, Algeria, Morocco, Sudan, Egypt, Arab Rep., West Bank and Gaza, Syrian Arab Republic, Jordan, Lebanon.” at: <https://bit.ly/2XhVQIH>
- _____ . “Personal Remittances, Received (Current US\$) – Jordan.” at: <https://bit.ly/3cpKHT>
- _____ . “Personal Remittances, Received (Current US\$) – Lebanon.” at: <https://bit.ly/3djMaDc>
- _____ . “Personal Remittances, Received (Current US\$) – Morocco.” at: <https://bit.ly/2LRK815>
- _____ . “Unemployment, Total (% of Total Labor Force) (Modeled ILO Estimate).” 1/3/2020. at: <https://bit.ly/3gEOBSI>